اقتصاد السلم والحرب

أرقام واحصاءات

د/ زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

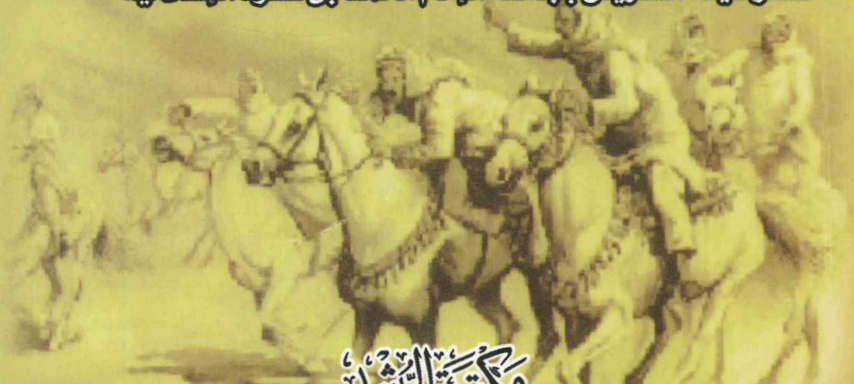

مكتبة الرشد
ناشرون

الألوكة
www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

اقتصاد السلم والحرب

أرقام وإحصاءات

ⓒ مكتبة الرشد ، ١٤٢٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرماني ، زيد محمد

اقتصاد السلم و الحرب : ارقام و احصاءات .- الرياض .

... ص ؛ .. سم

ردمك : ٨- ١٤٨ - ٠١ - ٩٩٦٠

١- الحرب - اقتصاديات أ - العنوان

ديوي ٣٣٠,٠٥ ٢٢/٣٣٤٥

رقم الإيداع : ٢٢/٣٣٤٥

ردمك : ٨- ١٤٨ - ٠١ - ٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية . الرياض . طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa

www.alrushd.com

* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦

* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠

* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٣١٤

* فرع أبها: - شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧

* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

* الكويت: - مكتبة الرشد - حولي - هاتف: ٢٦١٢٣٤٧

* القاهرة: - مكتبة الرشد - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥

* بيروت: - الدار اللبنانية - كورنيش المزرعة .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اقتصاد السلم والحرب
أرقام وإحصاءات

إعـــداد

د. زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الناشـر

مكتبـة الـرشـد

بسم الله الرحمن الرحيم

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الإنسانية في خطر، فالإنسان لم يتملك قبلاً وسائل تدمير مماثلة ولم يسيطر القلق على مستقبل العالم كما هو عليه الأمر اليوم.

فالعنف موجود في حياة الدول كما في حياة الأفراد والوضع الدولي الجديد يتصف بسلسلة من فقدان التوازن الخطير على السلام الدولي.

إن مخاطر اتساع الخطر وشموله متزايد في هذا العالم الذي يزداد اضطرابه يوماً فيوماً. وإن هذا التراكم في التناقضات يزيد اضطراب الأمن خطورة ويشجع على تسارع السباق نحو التسلح.

حيث تجاوز الإنفاق الدولي على سباق التسلح مليون دولاراً في الدقيقة، أي أكثر من ٥٥٠ مليار دولاراً في عام واحد. وشغلت صناعة السلاح ٤٠٠,٠٠٠ عالماً أي ٤٠٪ من الأدمغة في العالم. وأسهمت أمريكا وروسيا بنصف المجموع العالمي وتتابع صراعها حتى في الفضاء بواسطة ٣٠٠ منصة إطلاق صواريخ.

وقد نشر المعهد الدولي للأبحاث عن السلام في استوكهولم هذه الأرقام المخيفة في تقريره السنوي.

هذه الأرقام -في الحقيقة- التي تمثل صورة للواقع تشكّل تهديداً خطيراً. فهي أكثر بعشرين مرة من مجموع المساعدة العامة للبلدان النامية.

إن ما يقلق أكثر هو حصة العالم الثالث في هذا التسلح. فقد ازداد على نحو: ٣٪ في الخمسينات ووصل إلى ٩٪ في السبعينات، وأصبح ١٦٪ في الثمانينات، و٢٠٪ في التسعينات.

فالجهد الحربي في البلدان النامية قد ازداد بشكل كبير وهذه النسبة المتزايدة لم يصل إليها أي من البلدان الغنية: فهي تتجاوز نسبة تزايد الناتج الوطني الإجمالي للبلدان النامية، حيث يجري التسليح على حساب سكان هذه البلدان.

يقول الأستاذ علي أورفلي في كتابه «العالم في خطر»: إن للدول الصناعية حصة كبرى في المسؤولية باعتبارها أصبحت تجار سلاح، فهي تسهم من جهة في سباق التسلح ضمن منظور نزاع محتمل بين الغرب والشرق. ومن جهة ثانية، فهي البائع الرئيسي للسلاح إلى بلدان العالم الثالث.

إن حوالي ١٣٠ حرباً التي اندلعت منذ الحرب العالمية الثانية، قد جرت في بلدان العالم الثالث ومعظم الأسلحة المستخدمة فيها، تم الحصول عليها عن طريق التجارة الدولية للسلاح.

لقد لاحظ روبرت مكنمار- رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير سابقاً أنه من بين ٣٨ بلداً ذات دخل سنوي أدني من ١٠٠ دولاراً للفرد، فإن ٣٢ بلداً منها قد عانت من نزاعات شديدة خلال الفترة الأخيرة. وهي تقدم صورة لبلدان متخلفة تشكل سوقاً لاستهلاك السلاح وأرضاً للمعارك في الوقت نفسه.

إن المبالغ المخصصة للاتفاق العسكري لا تزيد كثيراً عن كلفة التزود العالمي من النفط، ولو خصصت هذه الأموال لإيجاد فرص عمل لأمكن القضاء على البطالة في العالم.

فضلاً عن ذلك، فإن التسلح المفرط في بعض المناطق يمكن أن يثير المخاوف على المدى القصير، من اندلاع نزاعات جديدة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إذن: لماذا سباق التسلح؟!.

إن آلية سباق التسلح تقوم على إدراك قوة الخصم، والأغرب من ذلك على مفهوم التوازن أيضاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن ثم سباق التسلح هو نتيجة إرادة وتصميم.

في المقابل، فإن التوازن ضروري للحفاظ على السلام.

ومع ذلك فإن المغالاة في تقدير قوة الخصم يعني تطوير الدفاع في بلد معين؛ إذ يوجد في كافة أنحاء العالم مجموعات ضغط تسهم في هذه المزايدة.

وللأسف فإن إحدى العقبات الرئيسية للحد من سباق التسلح تكمن في الأعداد الكبيرة من الباحثين الذين تمول أعمالهم من الميزانية العسكرية في البلدان العظمى. والمبالغ المخصصة لهم أعلى من هاتيك التي يمتلكها الباحثون من أجل الأغراض السلمية وخاصة الأبحاث حول الصحة العامة.

وإذا كان سباق التسلح نتيجة للشعور بفقدان الأمن لدى بعض الدول، والبحث عن السيطرة الجغرافية والسياسية المتزايدة بالنسبة لبعضهم الآخر، فإنه من نظر آخرين يجد تبريراً له في دوره الاقتصادي.

ومن ثم: هل تلعب معامل السلاح دوراً حاسماً في مسألة البطالة؟!.

ونأخذ مثلاً دولة غربية غنية (فرنسا٩، حيث يعمل ٣٠٠،٠٠٠ شخص في القطاع العسكري، سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، ومع ذلك لديها أكثر من مليوني عاطل عن العمل، من ناحية أخرى يعمل أقل من ثلث العاملين في قطاع التصدير.

إن الآثار التقنية لصناعة الأسلحة مهمة. ومن ناحية أخرى، فإن سباق التسلح يولد في حد ذاته تأخيراً وتوترات.

منذ بداية القرن والانسان يحاول جاهداً لايجاد الأسلحة الأكثر فتكاً، فالقذائف المباشرة لم تعد تكفي.

لذا، ظهرت الغازات أثناء الحرب العالمية الأولى وبدت آثارها مخيفة للمحافل الدولية حتى منع استعمالها من قواعد الحرب.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ظهر سباق آخر يتلخص في الإجابة عن السؤال التالي، كيف يمكن الوصول إلى العدو وايقاع أكبر إصابة ممكنة في صفوفه؟.

فطورت القذائف الموجهة التي تمتلك قدرة اختراق الحاجز الدفاعي الجوي، وحول هذا السلاح جمع الحلفاء قواهم العلمية، وكانت نتيجتها ما حدث في هيروشيما.

وبالرغم من استبعاد امكانية قيام حرب كيميائية أو جرثومية نظرياً من خلال تشريع دولي والاتفاقات التي نجمت عنه، فإن الأبحاث لم تتوقف في هذا الميدان منذ ذلك التاريخ رغم تحريمها دولياً.

إن آثار القنبلة الذرية مخيفة بشكل مريع وليس لها من سابقة سوى اليابان التي لم يدرك فهمها. ويمكن لقنبلة هيدروجينية أن تمحي باريس من الوجود مثلاً إن سقطت على حيّ نوتردام. وهناك الإشعاع الذي يسبب الوفاة لملايين البشر خلال الأيام والأسابيع التي تلي الانفجار.

المشكلة أنه يوجد في العالم خمسون ألف سلاح نووي. وهذه الأعداد لم تتوقف عن التزايد خلال العشرين سنة الماضية.

ومن ثم يسود الاعتقاد بأنه لم يجر أي مسعى لتحديد سباق التسلح، والمفارقة العجيبة هي أنه بالرغم من مفاوضات الحد من السلاح، فإن النتيجة الوحيدة كانت في تسارع التسلح.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ختاماً أقول ينبغي على المسؤولين بالدول النامية أن يكفوا عن التسليح المتزايد.

كما ينبغي على الدول الصناعية التريث في بيع الأسلحة الفتاكة إلى الدول النامية.

فإلى متى سيستمر سباق التسلح وإلى أين نحن ذاهبون؟ ومن المستفيد من ذلك كله؟!.

لقد آن أوان الإجابة على مثل هذه التساؤلات الملّحة،... أليس كذلك؟!!...

المؤلف

د. زيد بن محمد الرماني

ص.ب: ٣٣٦٦٢

الرياض ١١٤٥٨- السعودية

اقتصاديات العسكرة

حظي الترابط الوثيق بين نزع السلاح والتنمية باعتراف واسع في العالم المعاصر. فليس هناك دولة الآن لم تتعرض بهذا القدر أو ذاك للتأثير السلبي لسباق التسلح وإنفاق الثروات الوطنية بصورة غير منتجة على الأغراض الحربية.

إن نزع السلاح قادر على المساهمة في حل المشاكل الكبيرة في العالم الرأسمالي، مثل تقليص العجز في ميزانيات الدولة وكبح التضخم النقدي ومكافحة البطالة والفاقة والفقر والتشرد.

إن وقف سباق التسلح قادر على إجراء تحسين ملموس على الوضع الاقتصادي في الدول النامية أيضاً، ويقدّم حافزاً مهماً لسيرها إلى الأمام على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

بدهي أن بالإمكان الحصول على أكبر المردود في ظل نزع السلاح الشامل، ولكن حتى في ظل التقليص الجزئي للموارد المتنوعة التي تلتهمها الاستعدادات الحربية من قبل الدول الصناعية، يمكن التأثير بصورة كبيرة على سير وآفاق تطور العالم الثالث.

يقول جيكينيس في كتاب «اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة»: ليس لدى البشرية مهمة أكبر شأناً من درء النزاع النووي الصاروخي العالمي الذي يهدّد بإبادة كل الأحياء على الأرض.

لقد تكدست في العالم ترسانات هائلة للسلاح. فإن القدرة الإجمالية لجميع الموجودات النووية في أواخر السبعينات تجاوزت مليون قنبلة كالتي ألقيت على هيروشيما من حيث قوتها.

وتفيد تقديرات هيئة الأمم المتحدة أن النفقات المباشرة على سباق

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التسلح بعد الحرب العالمية الثانية كلفت البشرية ١٠ تريلونات دولار.

وفي أواسط الثمانينات بلغت النفقات الحربية السنوية العالمية الإجمالية ٩٠٠ مليار دولار.

ويخدم في القوات المسلحة أكثر من ٢٧,٥ مليون شخص. وفي ميدان الإنتالج الحربي يعمل أكثر من ٧٠ مليون شخص آخرين. ويعمل في الميدان العسكري أكثر من ثلاثة ملايين عالم ومهندس، ويبتلع هذا الميدان حوالي ٤٠٪ من النفقات العالمية المخصصة للبحث العلمي.

ورغم القدرة الحربية المكدسة الهائلة لا تزال آلة العسكرة تدور أقوى فأقوى.

إن القوة الأساسية المحركة لسباق التسلح في البلدان الصناعية والمبادرة إلى زيادة النفقات الحربية هي المجمّعات الصناعية الحربية.

وبجهود المجمعات الصناعية الحربية ينشأ نظام الاقتصاد العسكري الرأسمالي العالمي. ويتكون أساسه من الأحلاف والتكتلات العسكرية.

يقول فولكوف في كتاب «اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة»: تبرّر الأوساط القيادية في الغرب توسيع سباق التسلح بضرورة ضمان الأمن والسلامة من الأخطار والعدوان الخارجي.

وللأسف، فلم يبق العالم الثالث، هو الآخر في معزل عن عملية اتساع التسلح، فهو ينجذب بمزيد من النشاط إلى دوامة الاستعدادات الحربية. وتنمو بمنتهى السرعة نفقاته العسكرية التي ازدادت خلال ثلاثة عقود بعد الحرب العالمية الثانية ١٢ مرة.

ويقترن ازديات النفقات العسكرية بزيادة سريعة في تعداد القوات المسلحة. ففي الثمانينات ضمّت جيوش البلدان النامية ١١ مليون شخص ،

وهذا يعادل ٤٠٪ تقريباً من تعداد القوات المسلحة النظامية في العالم.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن نفقات العسكري الواحد في البلدان النامية أكثر بعشر مرات من دخل الفرد الواحد من السكان، يتضح أن هذه القوات المسلحة تلقي على كاهل الاقتصاد الضعيف أعباءً مالية.

وفي بعض تلك البلدان نجد النفقات العسكرية بحساب الفرد الواحد من السكان مرتفعاً.

ولدى تقييم أسباب اشتداد عمليات العسكرة في العالم الثالث لا يجوز بالطبع تجاهل العوامل الموضوعية الداخلية: وجود التناقضات السياسية والاقتصادية والادعاءات الإقليمية المتبادلة.

وإلى جانب ذلك يرتبط جرّ الدول النامية إلى سباق التسلح في حالات كثيرة ولدرجة حاسمة بأعمال قوى خارجية تثير البلبلة في الموقف العسكري والسياسي.

إن العسكرة عائق كبير أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فإن تأثير سباق التسلح التخريبي يجتاح الاقتصاد العالمي كله ويمسّ جميع الدول على حد سواء.

كما أن عواقبه الوخيمة تترك آثارها السلبية بالكامل على الاقتصاد.

وتتجلى العواقب الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح بشكلها الحاد جداً في البلدان النامية. فإن سباق التسلح يولّد طائفة من أعقد المشاكل الاقتصادية، حيث يساعد على ازدياد العجز في الميزانيات واشتداد التضخم النقدي وتفاقم صعوبات موازين المدفوعات وزيادة الديون الخارجية، وتردي مستوى حياة السكان.

ففي كثير من البلدان النامية تتجاوز النفقات العسكرية اعتمادات تنمية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الزراعة. وتخصّص العسكرة مبالغ تزيد ٦ مرات على نفقات الخدمات الطبية، وتزيد ٣ مرات على نفقات التعليم.

هذا هو الثمن الاقتصادي والاجتماعي الباهظ الذي يضطر العالم الثالث على دفعه اليوم في مقابل التوتر الدولي.

يقول كلوتشكوفسكي في كتاب «اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة»: إن غول العسكرة يشوّش لدرجة خطيرة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية. كما تلحق العسكرة ضرراً هائلاً بجميع أنشطة الاقتصاد الوطني.

وفي ظل العسكرة يلعب السلاح دوراً كبيراً في تجارة الدول النامية الخارجية. إذ تبلغ حصة البلدان النامية حوالي ٧٠٪ من مجموع الاستيراد العالمي للسلاح.

إن إدراك الخطر الفتاك لسباق التسلح على البشرية، وخصوصاً نقله إلى الفضاء الكوني، وتأثيره التدميري على التقدم الاقتصادي يدفع الدول النامية إلى الربط الأوثق بين قضايا السلام ونزع السلاح والتنمية.

حيث إن نزع السلاح والتنمية جانبان مترابطان يكمّل بعضهما بعضاً من جوانب الأمن الدولي.

إن أفكار الترابط الوثيق بين نزع السلاح والتنمية تشق طريقها بثقة. بَيْدَ أنه لابد من الإشارة إلى أن ترسيخها يجري في جوّ من الصراع الحاد.

إذ أن أنصار العسكرة يحاولون إحباط مناقشة هذه القضايا في المحافل الدولية.

كما أن أنصار سباق التسلح يخوفّون البلدان النامية بصعوبات تغيير الاقتصاد العسكري ونقله إلى جادة السلام.

ختاماً أقول: إن أفكار الترابط بين نزع السلاح والتنمية تحظى الآن بتأييد متزايد الاتساع لدى البلدان النامية، لأنها تستجيب لمصالحها.

وهذه الأفكار تغدو عاملاً مهماً يساعد على تعزيز الوحدة والتلاحم بين الشعوب النامية.

ومن ثم، فلا يمكن درء خطر الحرب والذود عن السلام إلاّ على أساس الجهود الجماعية. وفهم هذه الحقيقة يعتبر حافزاً جدياً للعمليات التكاملية في العالم الثالث!!.....

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اقتصاديات التسلح

لعب التسلح دوراً بارزاً في العلاقات الدولية وفي العملية الاقتصادية/ الاجتماعية في دول العالم كافة في العقود الماضية. ونما الإنفاق العسكري باطراد حتى وصل إلى أكثر من ألف مليار دولار سنوياً في العالم، وهو ما يشكل حوالي ٥٪ من الناتج العالمي وما يقرب من مجمل ديون العالم الثالث المتراكمة، في أواسط الثمانينات.

وقد دفع سباق التسلح بعض الدول كثيفة التسلح إلى الكثير من التهديد والعدوانية ونتجت عن ذلك نزاعات وحروب دولية وإقليمية ومحلية تكاد لا تنتهي.

وكان هذا السباق الجنوني مرتبطاً بالحرب الباردة التي أعلنتها الرأسمالية على الشيوعية، إذ رأت في صعودها تهديداً لمصالحها وسيطرتها العالمية.

أما اليوم، وقد انتهت الحرب الباردة وأعلنت الرأسمالية انتصارها، فإنه يفترض نظرياً أن يشهد العالم عصر سلام وتعاون تتخلص فيه الدول من أعباء التسلح المرهقة، وتوجه اهتمامها للسهر على الازدهار المادي والثقافي لشعوبها.

لكن، يبدو من الأحداث الجارية، أن الأمور لا تسير في مثل هذا الاتجاه، وأن العسكرة لن تشهد في القريب العاجل نهايتها.

لماذا ذلك؟!، وماذا يبرّر استمرار التسلح؟!، وما هي أعباؤه وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية؟!، وما هي الشروط اللازمة لإلغاء الحاجة إليه ولنشوء عصر أمن وسلام؟!.

أسئلة يتطلّب الإجابة عليها دراسة تاريخية ومعاصرة للعلاقة حتى تربط التسلح والاقتصاد والمجتمع في الأنظمة الاقتصادية/ الاجتماعية وفي ظل العولمة!.

يقول د. رزق الله هيلان في كتابه «مقدمات اقتصادية لعصر ينتهي»: تشكل القوة المسلحة أداة رئيسية تستند إليها السياسة في تحقيق أهدافها، وفي مقدمة هذه الأهداف ضمان الأمن والحفاظ على سيادة الدول وحدودها.

بَيْدَ أن القوة المسلحة ليست الأداة الوحيدة، وربما ليست الأداة الأهم لتحقيق هذه الغاية.

إذ الوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية قد تكون أكثر فاعلية على المدى الطويل، إضافة إلى كونها أقل تكلفة وأكثر نفوذاً.

بل إن القوة المسلحة قد تشكل خطراً على الدولة وعلى الأمن ذاته، إذا لم تضبطها وتوجهها قدرة سياسية رفيعة المستوى.

وبالتالي، فإن ثمة علاقة وثيقة تربط بين السياسة والقدرة الاقتصادية-الاجتماعية-الثقافية والقوة المسلحة والأمن. وهي علاقة دينامية متغيرة بحسب شروط الزمان والمكان وشروط التطور العلمي والتقني.

إن القوى المسلحة كمؤسسة ينبغي اعتبارها من الناحية الاقتصادية، مؤسسة إنتاجية تخضع كأية مؤسسة إنتاجية أخرى للعقلانية الاقتصادية، أي لقواعد المحاسبة الاقتصادية وتحسين المردود ونوعية الانتجاج وخفض التكلفة.

بَيْدَ أن المنطق العسكري، الذي يميل بعامة إلى التركيز على الفاعلية والنتائج المباشرة وتعظيم دور القوة المسلحة على حساب العناصر

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأخرى المكونة للقدرة الدفاعية، قد لا يُعير اهتماماً كبيراً للتكاليف الاقتصادية.

إن حجم الإنفاق على القوى المسلحة يعبِّر عن أهميتها في المجتمع والدولة، وعن أهميتها النسبية مقارنة بالدول الأخرى. ويتغير هذا الحجم بحسب الأخطار والتحديات ومستوى وسرعة تطور الأسلحة والتقنية العسكرية.

بَيْدَ أن ثمة أسباباً تدفع في اتجاه زيادة حجم هذا الإنفاق بعضها يعود إلى طبيعة المؤسسة العسكرية. وبعضها الآخر يعود إلى طبيعة السلطة السياسية.

لمثل هذه الأسباب يتضاعف الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك وعلى الخدمات الاجتماعية والثقافية، مما يكبح تطور القدرة الاقتصادية.

إن لظاهرة العسكرة في بلدان العالم الثالث خصائص وآثاراً مختلفة عنها في البلدان الصناعية سواء أكانت بلدان رأسمالية أم شيوعية.

إن معظم الحروب تقريباً التي حدثت خلال العقود الأربعة الماضية كان مسرحها بلدان العالم الثالث وتقف وراءها أو تؤججّها القوى الخارجية.

مما حول بلدان العالم الثالث تنفق على الأغراض العسكرية نسبة تزيد على نسبة ما تنفقه الدول الرأسمالية الغنية ذاتها لهذا الغرض.

فحسب بعض الإحصاءات فإن بلدان العالم الثالث التي تنفق أكثر من ١٠٪ من ناتجها الوطني على قضايا الدفاع يبلغ عددها إحدى عشرة دولة.

وتشير بعض الأرقام أن مجموع ما أنفقته الدول العربية على الدفاع والأمن خلال ثلاثة أعوام فقط بلغ نحو ١٤١ مليار دولار.

فإذا جمعنا ما أنفقه العالم خلال عقدين لغرض الحروب ووسائل التدمير، فلربما وصلنا إلى أرقام فلكية يصعب تصورها، ٣٠-٤٠ ألف مليار دولار.

وبعد ذلك، نتساءل: هل أصبح العالم بفضل هذه الإنفاقات أكثر أمناً واستقراراً؟ أم على العكس تماماً اجتاحته أنواع العدوان والحروب والاضطرابات، حتى وصل به الأمر إلى حافة الكارثة الشاملة؟!.

ألم يكن الأجدى للجميع حقاً أن تنفق هذه الأموال من أجل تحقيق التنمية الشاملة والحفاظ على سلامة البيئة ولتطوير ثقافات الشعوب وما يخدم قضايا تقدم البشر وحضارتهم؟!.

والسؤال المهم يطرح نفسه الآن: ماذا سيكون مصير التسلح والعسكرة بعد أن انتهت الحرب الباردة بانتصار الرأسمالية وسيطرتها؟ هل سيشهد العالم مرحلة سلام ووئام، فتنخفض النفقات العسكرية جذرياً وتخصّص مئات المليارات للأغراض المدنية وحل المسائل الكبرى التي تواجه البشر؟!.

ذلك ما بدأ يلوح في الأفق في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات، إثر اتفاقات القمة بين رئيسي أمريكا وروسيا. أمل تبدّد سريعاً بقصف العراق وغزو بنما وصواريخ السودان ومعارك البلقان، إنها مخلفات عصر ينتهي!!.

إن التأمل في أسباب ونتائج النزاعات والحروب والتغيرات التي شهدها العالم في العقود الماضية يقود إلى استنتاج أمر جوهري، هو أن التسلح والعسكرة لا يضمن الأمن والسلام، بل ربما كان أحد أهم أسباب الحرب والعدوان والاضطراب.

ومن ثم، فهل يمكن فرض السلام بالقوة، قوة السلاح المجردة؟، أليس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثمة تناقض جوهري بين الطرفين: السلام والسلاح؟!.

إذ بينما يقوم السلام على الاحترام المتبادل بين الأطراف واعتراف كل طرف بالمصالح الحقيقية للطرف الآخر والتعاون في حل المشكلات لتحقيق مصالح مشتركة، مما يقتضي استخدام لغة الحوار والعقل والحكمة والقيم الأخلاقية ينفي استخدام القوة الغاشمة ذلك ويلغيه.

من ناحية أخرى، يؤدي التسلح والحرب إلى تعطيل وهدر طاقات هائلة، وهذا في حد ذاته يناقض التنمية والعلم الاقتصادي الذي يقتضي عقلانيته عدم هدر أي شيء يمكنه أن يكون نافعاً لأي إنسان في العالم، طالما أن الإنتاج عملية غائبة، وظيفتها إرضاء حاجات البشر!!.

إن المشكلة الأساسية تكمن، إذن، في الأسباب العميقة الكامنة وراء ذلك كله، أي في مجموعة القيم الاجتماعية/ الأخلاقية والسياسية/ الاقتصادية والحرب/ السلم السائدة التي توجه نشاط الأفراد والمجتمعات وكذا تبرِّر تلك القيم والممارسات.

إذن: هل يمكن تحقيق الأمن والسلام والتنمية الشاملة في عالم يقوم أصلاً على القوة والعدوان والسيطرة التي تدفع إلى سباق التسلح وفقدان الأمن والسلام وهدر موارد وأسباب التنمية؟!!....

اقتصاديات نزع السلاح

لقد قامت الحجج التي في صالح نزع السلاح على ثلاثة افتراضات أساسية:

أ- أنَّ من المنافي للأخلاق الحميدة تكديس الأسلحة وتخزينها.

ب- أنَّ هذا التكديس يهدِّد السلام.

جـ- أنَّ تكلفة هذا العمل، من الوجهة الاقتصادية تتكشف في تنمية اصطناعية أو موجّهة توجيهاً خاطئاً.

والحجة الأخلاقية كانت توجّه دائماً وبقوة ضد الأسلحة الكيميائية، ثم ضد الأسلحة الذرية بعد واقعة هيروشيما، وناجازاكي. وقد أتاح الإنتاج الصناعي للأسلحة اندلاع حروب طويلة الأمد، وانطلاق ضروب من العنف لم يسبق لها مثيل. وأما بخصوص تكلفة السلاح والتسليح في العصر الحديث، فإنها تكلفة ثقيلة، ومن العسير التكفل بها.

في الستينات حلّت فكرة أكثر واقعية ولكنها محدودة، تتمثل في التحكم في صنع الأسلحة. فقد قامت الدول الكبرى المالكة للأسلحة النووية بالتفاوض للاتفاق فيما بينها على بعض القواعد الخاصة.

حسب دراسة أجرتها وكالة ضبط الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة، فقد بلغت المبيعات الإجمالية الأمريكية للأسلحة إلى الخارج في عام واحد، قرابة ١٩,٥٠٠ مليون دولار.

يقول جوش موش: لقد أنفقنا في سبيل جنون البشر المسمّى سباق التسلح مبلغاً خيالياً قدره ٢١٠ مليار دولار، وهو يوازي عشرين مرة مبلغ المساعدات المقدمّة للبلدان النامية، ويوازي الدخل الوطني لنصف البشرية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأكثر عوزاً وحاجة.

وفي تقرير هام أذاعته هيئة الأمم المتحدة تبيّن أن أكثر من ٤٠٠ ألف عالم وباحث من دول العالم المختلفة يكرسّون جهودهم لخدمة الإنتاج الحربي والدمار. وأنَّ عدد الجنود في العالم حوالي ٢٢ مليون، وعدد العاملين في الصناعات العسكرية والخدمات المتصلة بالجيش ٦٠ مليون، وأنّ مجموع هذا العدد وهو ٨٢ مليون يتجاوز عدد المدرسين في جميع المدارس والمعاهد والجامعات في جميع دول العالم.

ويذكر التقرير أيضاً أن دول العالم تنفق في المتوسط ٤٥٠ دولار من أجل تعليم طفل، بينما تنفق حوالي ٥٦٠٠ دولار من أجل تدريب جندي.

يقول دومينيك دافيد الأستاذ في المدرسة العسكرية الخاصة بفرنسا: لقد أتاحت التغيرات التي طرأت في أواخر الثمانينات وبخاصة في الاتحاد السوفيتي السابق التفاوض وإبرام اتفاقيات حقيقية بشأن سحب الأسلحة وتدميرها.

كما في معاهدة إزالة الصواريخ الأمريكية والسوفيتية ذات المدى المتوسط والمدى القصير ومعاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة ستارت بشأن الصواريخ التقليدية.

ففي السنوات العشرين الماضية دخلت بعض بلاد العالم الثالث في مجال تجارة الأسلحة، وأصبحت صادراتها تمثل في هذا الخصوص قطاعاً مهماً، وقد وسّع انتشار الصراعات المحلية بعض الأسواق وبخاصة سوق الأسلحة الخفيفة التي تحتاج إلى تقنية متوسطة. وكانت البلاد الجديدة المصدّرة لهذا النوع من الأسلحة قادرة على ممارسة تجارتها بكفاءة.

أما في بلاد الشمال فإن صناعة الأسلحة هي غالباً بمثابة ضمان لبقائها

في سباق التقدم التقني الرفيع المستوى.

رغم أنّ التقدم نحو عالم يحتوي على قدر أقل من احتياطي مخزون الأسلحة أمر يصعب تحقيقه من الوجهات السياسية والاقتصادية والتقنية ولكنه دون شك ضروري من الوجهة الاستراتيجية.

ففي الشمال لم تعد الكميات المخزونة من الأسلحة النووية الأمريكية والسوفيتية السابقة تمثّل أيّ منطق لحرب استراتيجية.

أما الترسانات الأوروبية فإنها مكتظة بالأسلحة بدرجة كبيرة.

وفي الجنوب، تعتبر فكرة انتشار الأسلحة وتكاثرها بمثابة فكرة شمالية المصدر بمعنى أنّ انتشار الأسلحة يبدأ حينما تكفّ البلاد الغنية المتقدمةن عن رقابته.

على أنه لا يوجد حتى الآن تعريفٌ نظري للكمية المثلى من الأسلحة، إذ ترى النظرية العسكرية أنّ مزيداً من الأسلحة يوفّر مزيداً من الأمن، بينما ترى النظرية السلمية، أنّ أسلحة أقل توفّر أمناً أكثر.

ومهما يكن الأمر، فإنّ كميات الأسلحة وعوامل عدم الاستقرار تتزايد في العديد من المواقع في العالم.

وفي أعقاب حرب الخليج الأخيرة، فإن التقنيات التي ثبتت فعاليتها في هذه الساحة، وجدت لها رواجاً في الأسواق التجارية.

حتى وإن كانت صورة الشمال المتحد حول ثرائه وقوته العسكرية التي أقرتها حرب الخليج الأخيرة لا تمثّل في الوقت الحاضر الموقف الحقيقي، فإنها قد تشجّع بعض بلاد الجنوب على أن تحصل على أسلحة في مواجهة ما تتصوره بمثابة تهديد.

إنّ نزع الأسلحة عملية أقل تلقائية من أيّ وقت مضى.. بالإضافة إلى

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الحجج التقليدية الاقتصادية، فإن أرباح رأس المال من بيع صادرات الأسلحة ليست سوى أرباح وقتية.

إنّ التغيرات الطارئة في غضون السنوات العشر الماضية تشكّل خطراً، وفرصة مناسبة في آنٍ واحد. تُرى هل يضع المسؤولون الذين يدركون الأخطار الضرورة العاجلة لنزع السلاح في المرتبة الأولى مِنْ مشاغلهم؟!.

وإلاّ فإن ثمة مطارق ثقيلة طليقة سوف تنهار بقوة على مصيرنا المستقبلي...

تجـــارة الأسلحـــة

يشكل تصدير الأسلحة من البلاد الصناعية إلى بلاد العالم الثالث، منذ، زمن بعيد، الجزء الأكبر من تجارة الأسلحة الدولية.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة واندلاع حرب الخليـج، فـإن مـا ترتب على ذلك من تغيرات لم تزل حديثة العهد بالنسبة لنا، بحيث نستطيع أن نميز كل نتائجها.

والشيء الواضح، مع ذلك، هو أن منتجي الأسلحة الأصليين يواجهـون مأزقاً وحرجاً، فكيف يتسنى التوفيق بين المصالح الاقتصادية التي يتضمنهـا تصدير المعدات الحربية وبين ضـرورات الأمـن، والحـد مـن انتشـار هـذه المعدات؟!.

ومنذ الحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج صـارت مشـكلة انتشـار الأسلحة في طليعة مسائل الأمن الدولي.

ومن جهة أخرى فإن موضوع الأسلحة التقليدية يستحق اهتماماً أكبر.

يقول كريستوف كارل- اخصائي بحوث في المعهد الفرنسي للعلاقـات الدولية-: إنّ حرب الخليج أثبتت الأهمية التقنية العائقة للأسلحة التقليديـة سواءمنها الأرضية أو البحرية أو الجوية. هذه المعدات الحربية تصنع وتباع في جميع أنحاء العالم، أكثر من غيرها من المنتجـات، والمحـاولات التـي تستهدف إعاقة تجارتها إنما هي محاولات حديثة العهد.

في غضون الحرب الباردة، كان العهد بين الشرق والغـرب هـو الحـافز على انتاج الأسلحة التقليدية. وكان أكبر الصناع هم أيضاً أكبر المصدريـن. وكان تزويد العالم الثالث بالأسلحة يمثل جزءاً من المنافسة ذات الأقطـاب القائمة على النطاق العالمي.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كما أن تدفق الأسلحة إلى العالم الثالث لم يتوقف. وللشرق الأوسط في هذا الشأن أهمية خاصة. ولكنها فريدة في نوعها، فبعد انقضاء ست سنين على غزو العراق الكويت أدرك معظم دول منطقة الخليج عدم كفاية قواتها المسلحة، ومن ثم أجرت مشتروات للأسلحة من الأسواق العالمية، وكذلك تجدد سائر بلاد المنطقة ترسانتها وتقويتها.

في تقرير هام أذاعته هيئة الأمم المتحدة، تبين أنّ أكثر من ٤٠٠ ألف عالم وباحث في دول العالم المختلفة يكرسون جهودهم لخدمة الانتاج الحربي والدمار، وأن عدد الجنود في العالم ٢٢مليون وعدد العاملين في الصناعات العسكرية واخدمات المتصلة بالجيش ٦٠ مليون وأنّ مجموع هذا العدد وهو ٨٢ مليون يتجاوز عدد المدرسين في جميع المدارس والمعاهد والجامعات في جميع دول العالم.

ويذكر التقرير كذلك أنّ دول العالم تنفق في المتوسط ٤٥٠ دولار من أجل تعليم طفل، بينما تنفق ٥٦٠٠ دولار من أجل تدريب جندي.

ويضيف التقرير أيضاً أنّ عملية مكافحة الجدري مثلاً في آسيا وأفريقيا، للقضاء عليه استغرقت عشر سنوات، أنفقت خلالها هيئة الصحة العالمية ٨٣ مليون دولار، وهو أقل من ثمن قاذفة قنابل استراتيجية واحدة.

وقد سجل المستشار الألماني الأسبق فيلي برانت في كتابه «التسلح الدولي والجوع في العالم» أنّ العالم ينفق اليوم على التسلح أكثر من ٣ مليار دولار يومياً . كانت كفيلة بالقضاء على مشكلات الجهل والمرض والفقر في العالم ومن ثم تحقق للعالم توازنه واستقراره.

ويضيف برانت أنّ استمرار مثل هذا الانفاق المبدد يعتبر بمثابة حكم بالإعدام على ملايين البشر، لأن الموارد التي يحتاجونها لمواجهة الحياة

تنفق على التسلح وتجارة الموت.

ويقول ادغار بيزاني - وزير الزراعة الفرنسي الأسبق -: إنه يوجد خمس حالات للسيطرة على العالم: الأسلحة، العلم والتقنية الطاقة، المواد المعدنية الأولية، المواد الغذائية.

إنّ حرب الخليج قد ألهمت فكراً جديداً، ومجموعة من المبادرات السياسية على أعلى مستوى في محاولة لكبح عمليات تسليم الأسلحة للشرق الأوسط وتفادي خطورة انقطاع توازن الأمن الدولي.

إنّ الامكانيات التي تتبدى في الوقت الحاضر لا تسمح بالتفاؤل باحتمال عقد اتفاق بين موردي الأسلحة التقليدية إلى بلاد الجنوب والسبب في ذلك يرجع إلى الظروف الاقتصادية والتجارية.

وفي الشرق، كما في الغرب، يلعب المنطق التجاري نفسه لصالح تصدير الأسلحة، في الحاضر وفي المستقبل. وفي مواجهة خفض الميزانيات والاقتصاديات الراكدة، والحاجة الشديدة إلى العملات النقدية القابلة للتحويل، فإن هذه الصادرات تبدو بمثابة الوسيلة الوحيدة لضمان الأعمال في قطاعات التقنية المتقدمة، والحفاظ على قدرة صناعات الأسلحة التقليدية على استمرارية الحياة.

ويتوقف مستقبل تصدير الأسلحة أساساً على سياسة المنتجين الرئيسيين الذين صرحوا بعزمهم على الحد من تجارة الأسلحة الدولية.

وفيما يخص المستقبل القريب، فثمة عاملين فقط يمكن أن يسهما في الحد من تصدير الأسلحة:

أولهما: نقص الموارد المالية عند المشترين المحتملين في العالم الثالث.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وثانيهما: رغبة المنتجين الرئيسين في الاحتفاظ لأنفسهم بسوق الأسلحة الأكثر تقدماً.

وبخصوص السجل الحديث لدى الأمم المتحدة يبدو أنه لا بد أن يقنع، في الوقت الحاضر بتسجيل استمرارية خفض الأسلحة ونزع السلاح وإفشاء السلام.

لقد أنفقنا في سبيل جنون البشر المسمى سباق التسلح مبالغ خيالية. إنّ سباق التسلح يحرم البشرية موارد ضخمة مالية وبشرية، كما أنه تبذير خطر، ينطوي على تهديد واقعي بتدمير كل حياة قائمة على أرضنا...

البعد الإقتصادي لصناعة الأسلحة

خلال ٤٠ عاماً من المواجهة بين الشرق والغرب كان مخططو الحكومات يبدون على استعداد لمواجهة أي سيناريو محتمل وعلى استعداد لمواجهة أية مهمة طارئة ما عدا مهمة واحدة: نهاية الحرب الباردة.

فقد ظل الاستراتيجيون العسكريون وموظفو المشتروات ومصممو الأسلحة جميعاً يسعون في سبيل تحقيق الأهداف الأكثر أهمية المتمثلة في تصميم المزيد من الأسلحة المعقدة وانتاج ونشر كل ما تستطيع اقتصاديات دولهم تحمله.

وقد استطاعت مئات البلايين من الدولارات التي أنفقت على البحث والتطوير منذ الحرب العالمية الثانية أن تحدث ثورة في مدى الأسلحة الحديثة ودقتها. بمقدار ٢٠٠ إلى ٦٠٠ مرة، لم يعد ذلك أمراً غير عادي في زيادة مستوى تحسين نوعية الأسلحة، كما خلصت إلى ذلك روث سيفارد في تقريرها عن الإنفاق الحربي والاجتماعي العالمي.

وعلى النقيض من ذلك، فقد كان من غير المحتمل لإيجاد السبل للتخلص من الترسانات أو القيام بذلك بطريقة آمنة أن يحسِّن من المستقبل المهني للعاملين في الحكومة.

ولم يأخذ تفكيك الأسلحة في اجتذاب الأموال الأكثر جدية إلا في وقت متأخر عن أوانه، رغم أن مبالغ طائلةً لا تزال يستمر إغداقها بغير حساب على البحث والتطوير الحربيين.

المشكلة، أنّ حكومات العالم تمتلك ترسانة تدميرية تراكمية تتحدّى الفهم. فبحلول أوائل التسعينات، كانت هذه الحكومات إما نشرت أو قامت بتخزين أكثر من ٥٠ ألف رأس حربي نووي، وأكثر من ٧٠ ألف طن من

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الغاز السام، وملايين الأطنان من الذخيرة التقليدية والمتفجرات، وحوالي ٤٥ ألف طائرة مقاتلة، و١٧٢ ألف دبابة ميدانية رئيسية، و١٥٥ ألف قطعة مدفعية وما يقرب من ٢٠٠٠ من السفن الحربية والغواصات. وكانت القوة التدميرية التي تشتمل عليها هذه الأسلحة كبيرة جداً إلى الحدّ الذي توجّب عنده اختراع مصطلح جديد لوصفها، ألا وهو الإفراط في القتل.

يقول مايكل رينر في كتاب «تقرير العالم ١٩٩٤م»: لقد أدى ذوبان جليد الحرب الباردة إلى إيقاف الزخم الذي كان يبدو غير محدود لسباق التسلح. إذ تفرض سلسلة من المعاهدات التي عقدت منذ أواخر الثمانينات إجراء تخفيض على الترسانات النووية والكيميائية والتقليدية، كما أدت التحولات السياسية الأخيرة إلى السماح بإجراء تخفيضات إضافية من جانب واحد.

إذن، ما الذي يحدث لفائض الأسلحة والمعدات الحربية؟. وهل يمكن تحويل الأسلحة إلى الاستخدامات السلمية بدلاً من تدميرها؟. وفي عصر نزع السلاح هل يمكن أن تصبح المعدات الحربية نفايات ينبغي التخلص منها؟ أم أنها موارد وممتلكات قيِّمة يمكن لها أن تؤدي فوائد مدنية، أو على الأقل تقوم بدفع تكاليف نزع الأسلحة؟!.

إنّ هناك ثلاثة خيارات مطروحة لتحويل الأسلحة للأغراض السلمية.

أولاً: يمكن إعادة تشكيل المعدات الحربية للمهام المدنية، فالدبابات يمكن أن تحوّل إلى معدات لمكافحة الحرائق، والطائرات السمتية (الهيلوكوبتر)، والشاحنات إلى استعمالات غير حربية، والصواريخ إلى استخدامات في استكشافات الفضاء المدنية.

ثانياً: يمكن معالجة المواد الحربية لجعلها صالحة للاستعمال

للأغراض المدنية.

ثالثاً: يمكن إنقاذ ما يمكن إنقاذه من المواد الخردة من الأسلحة والمعدات المفككة، فالدبابات والصواريخ والطائرات الحربية والغواصات تحتوي على كميات كبيرة من المعادن القيِّمة مثل النحاس والألومنيوم والكروم والتيتانيوم والفولاذ عالي القوة.

وأيًا كان طريق التخلص من الأسلحة الذي يجري اختياره، فلا بد من أن يكون خاضعاً للتحقق من الالتزام بنزع الأسلحة من قبل المفتشين أو أجهزة المراقبة، حتى تصبح العودة لإعادة استخدامها للأغراض الحربية أمراً صعباً.

وعلى العموم، فقد تجنّبت معاهدات التسلح معياراً آخر، ألا وهو الالتزام بمعايير السلامة والمعايير البيئية، ولكن الضغوط التي تقوم بها جماعات المواطنين لتطوير تقنيات مناسبة وتهيئة الجو للمزيد من المشاركة العامة آخذة في التزايد.

والمشكلة، أنه لا يمكن لنا سوى التخمين فيما يتعلق بالتكلفة الكاملة للوفاء بمتطلبات تحدي تفكيك الأسلحة، ولكن من الواضح أن التقديرات الأولى لتلك التكلفة كانت مغرقة في التفاؤل.

فقد تصاعدت تقديرات تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية في أمريكا، على سبيل المثال، من ١,٧ بليون دولار في عام واحد إلى ٩ بلايين دولار.

ووضع تقديرات للتكلفة المحتملة لتدمير الترسانة الكيميائية الروسية هو أصعب من ذلك بكثير، ولكن التقديرات تشير إلى ما بين (١٠-٢٠) بليون دولار بشكل عام.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وبصورة عامة فإن تكلفة تدمير الأسلحة الكيميائية تكلف عشرة أضعاف تكلفة إنتاجها.

ويمكن أن تقترب تكلفة تدمير الرؤوس الحربية النووية في أمريكا وحدها من بليون دولار في العام، كما ان إخراج الغواصات الأمريكية من الخدمة خلال العقد الحالي تصل فاتورته إلى ٢,٧ بليون دولار.

كما أن التخلص من الذخيرة التقليدية الفائضة في مختلف أنحاء العالم قد تصل تكلفته إلى مبلغ يصل إلى ٥ بلايين دولار في العام على مدى عدة سنوات.

كما يحتمل أن تزيد تكلفة الدبابات والمعدات الأخرى عدة بلايين أخرى.

إنّ جمع هذه التكاليف مع تريليونات الدولارات التي أنفقت على صناعة الأسلحة في المقام الأول ومئات البلايين من الدولارات اللازمة لعمليات التنظيف المترتبة، هذا كله يضع أمامنا فاتورة مذهلة لإجمالي تكاليف سباق التسلح.

في الوقت الذي أخذت فيه الميزانيات العسكرية في التقلص في الكثير من الدول، أخذ متعهدو الأسلحة يتحولون إلى خبراء في التخلص من الأسلحة ويتوقعون فرصاً مربحة من عمليات. تفكيك الأسلحة ذاتها التي قاموا هم بانتاجها.

لقد كان الضغط العام وسيلة في السنوات السابقة لإقناع القوات المسلحة بالتخلي عن الممارسات المشبوهة مثل إغراق النفايات العسكرية في المحيط. وكان ذلك الضغط العام حافزاً لإعادة التفكير في عمليات الإحراق في الهواء الطلق وطرق الإحراق الحالية المفضلة لدى صناع

القرار في الصناعات العسكرية.

وحتى تكون المشاركة العامة ذات معنى، فإنها لا بد أن تمتد إلى عمليات تفكيك الأسلحة، واختيار التقنيات، واختيار مواقع الإحراق والتفكيك، مع أخذ الحيطة ضد أي عمل قد يثقل سياسياً أو اقتصادياً كاهل المجتمعات.

كما يمكن تعزيز المساءلة والمشاركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان أن الوكالات الحكومية المدنية هي في موقع يمكنها من تطبيق القوانين البيئية والخاصة بالصحة العامة.

في الوقت الحاضر، لا يوجد سوى فرص محدودة أمام التدقيق والتفحص العامين.

ومن ثم، فلا تشكل الأسلحة التي تنتظر التخلص منها سوى جزء من الترسانات الهائلة التي تكونت لإبان الحرب الباردة.

ومهما تكن عملية التخلص من الأسلحة مثبطة للعزيمة فإن هناك تحديات جديدة تلوح في الأفق، سواء أكانت نتيجة للمعاهدات الجديدة التي تقرر مزيداً من تخفيضات الأسلحة.

أو كانت، ببساطة، نتيجة لحقيقة أن أنظمة الأسلحة، شأنها شأن غيرها من المخترعات الانسانية تصبح بالية ولا بد من أن تخرج من الخدمة في نهاية المطاف.

حقيقة، لقد تدنى الانفاق على المشتريات العسكرية في معظم الدول منذ أواسط الثمانينات.

ومع ذلك هناك العديد من برامج انتاج الأسلحة المستمرة على الرغم من نهاية الحرب الباردة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إن انتاج الأسلحة اللانهائي يشكل تحدٍّ بالنسبة إلى أحد الدروس الرئيسية التي تمخضت عن فترة الحرب الباردة: فإنتاج الأسلحة وصيانتها والتخلص من كميات كبيرة، منها يكلف خراباً بيئياً كبيراً وتكاليف مالية هائلة.

فالكميات الهائلة من النفايات الخطرة التي ولدتها الصناعة العسكرية بحاجة إلى إزالة سميتها والتخلص منها، والمواقع التي لا تعد ولا تحصى الملوثة للتربة والمياه تنتظر عمليات التنظيف وإعادة التأهيل.

والأكداس المكدسة من الأسلحة البالية والفائضة بحاجة للتفكيك بطريقة مقبولة. وبكل المقاييس هناك تحديات مخيفة والتي ستتطلب عنايتنا الفائقة وكذا الأموال الطائلة، طوال عقود كثيرة قادمة.

ختاماً أقول إن برنامجاً تعاونياً دولياً لتقص التقنيات الواعدة وتطويرها والمشاركة فيها للتخلص من المواد والمعدات العسكرية بأمان، أمر مهم وحيوي.

فهل آن أوان ذلك؟!!..

البعد الاقتصادي للحرب - الأمن

إنّ الحرب والاستعداد لها يلحقان الضرر بالتنمية، إذ يبددان الموارد النادرة، ويقوضان الثقة الدولية التي تعتبر ضرورة لتعزيز التنمية وصون مواردنا النادرة وحماية البيئة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وقد أنفق العالم خلال العقدين الأخيرين نحو ١٧ تريليون دولار على النشاط العسكري، وكان متوسط الانفاق العسكري العالمي بلغ حوالي ٨٥٠ مليار دولار سنوياً، ٢,٣٣مليار دولار يومياً، ٩٧ مليون دولار في الساعة، ١,٦ مليون دولار في الدقيقة.

وفي عام واحد فقط وصل الانفاق العسكري السنوي العالمي - على الأساس الحالي إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار.

وعموماً فإن الانفاق العسكري العالمي يفوق بمراحل أي انفاق على التنمية.

وقد صاحبت الزيادة في إضفاء الصبغة العسكرية على نطاق العالم زيادة مثيرة في تجارة السلاح.

ففي العقدين الأخيرين وصلت مبيعات السلاح العالمية الإجمالية إلى حوالي ٤١٠ مليار دولار أي حوالي ٢٠ مليار دولار سنوياً.

وأفادت التقديرات بأن قرابة ٥٠٪ من جميع واردات البلدان النامية من الأسلحة قد تم تمويلها بواسطة ائتمانات الصادرات. وتبلغ تكلفة تلك الائتمانات العسكرية ٣٠٪ من جميع تدفقات الديون إلى البلدان النامية.

جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي عنوانه "لإنقاذ كوكبنا": أدى إضفاء الصبغة العسكرية إلى تحويل موارد هامة بعيداً عن الأنشطة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الانمائية إذ تستخدم القوات المسلحة بين ٦٠-٨٠ مليون فرد على نطاق العالم، من بينهم حوالي ٣ ملايين عالم ومهندس.

والمشكلة أن مساحات كبيرة من الأرض تخصص للتدريبات العسكرية واختبار الأسلحة.

وتستخدم أجود الأراضي في العديد من الدول من أجل تشييد المنشآت ومباني الخدمات العسكرية دون مراعاة الفرص الأفضل لاستخدام تلك الأراضي لأغراض التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الوطنية.

بل إنّ القوات المسلحة تستهلك حوالي ٦٪ من مجموع الاستهلاك العالمي من النفط، أي ما يقرب من نصف مجموع استهلاك جميع البلدان النامية من النفط.

لقد كان لجميع الحروب تقريباً استراتيجية أساسية واحدة: تدمير نظم دعم الحياة لهزيمة الجيوش والشعوب. ولذا، استخدم القصف الشامل للمدن ولبناها الأساسية على نطاق واسع في الحرب العالمية الثانية.

وللأسف، فإن التقدم في التقنية العسكرية أبرز مجموعة كاملة من الأسلحة الموجهة التي تستطيع أن تصيب شتى الأهداف بدقة أكبر دون إحداث أضرار مصاحبة جسيمة.

إن الضرر الذي يمكن أن تحدثه الحروب بالبيئة الطبيعية والنسيج الاجتماعي للسكان شديد الخطورة، من تدمير واسع النطاق للمحاصيل والأحراج وتآكل النطاق للتربة، وقضاء مبرم على الحياة البرية الأرضية، وخسارة لأسماك المياه العذبة، وتدهور لمصايد الأسماك البحرية الساحلية، أضف إلى ذلك حالة التسمم العصبي وتزايد الاصابة بالالتهاب الكبدي الوبائي وسرطان الكبد والاجهاض التلقائي والتشوهات الخلقية.

وما حرب العراق - الكويت عام ١٩٩٠م ببعيدة عنا، وما زالت آثارها قائمة مشاهدة ملموسة.

إذ بينت القياسات التي أجريت أن الحرائق التي أشعلت في ٦١٣ بئراً للنفط في الكويت سببت احتراق ما بين ٤-٨ ملايين برميل يومياً.

كما أسفرت عن سحب ضخمة من الدخان وانبعاثات غازية انتشرت فوق مساحة كبيرة في شمال الخليج. وكان من الآثار المباشرة للدخان تقليل الاشعاع الشمسي القادم إلى الأرض، مما أدى إلى خفض درجة حرارة سطح الأرض في بعض أجزاء شمالي الخليج. ولا يزال يتعين إجراء مزيد من التقويم المفصل لتلك الآثار.

لقد أدت الحروب والصراعات والمنازعات إلى وجود ملايين من المشردين واللاجئين. وتبين التقديرات العالمية أن عدد اللاجئين زاد من ٣ ملايين في السبعينات إلى نحو ١٥ مليون في التسعينات، وما زالت الأعداد في تزايد.

وهؤلاء اللاجئون عانوا من الخسائر الاقتصادية والتمزق الاجتماعي والتشرد والجوع والفقر وسوء التغذية وعدم الاستقرار. إذ يعيش هؤلاء اللاجئون في معظم الحالات في مخيمات في مناطق الحدود، حيث تقسو الظروف المعيشية وتنتشر الاضطرابات الاجتماعية.

وفي بعض الحالات تصبح عودة هؤلاء الناس إلى مواطنهم الأصلية صعبة من الناحية الفعلية فيواصلون العيش في بؤس لعدة عقود.

والعجيب أننا بعد لا نجد تعريفاً مقبولاً دولياً لمن يعتبر لاجئاً.

وقد أضافت الأسلحة النووية إلى الحروب أبعاداً جديدة تماماً. وتمثل الأسلحة النووية زيادة هائلة في القوة التدميرية. ويقدر عدد الرؤوس

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

النووية في العالم بين ٣٧٠٠٠-٥٠٠٠٠ رأس، يتفاوت إجمالي قوة تفجيرها من ١١٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ ميجاطن أي ما يعادل ٨٤٦٠٠٠ - ١٥٤٠٠٠٠ قنبلة من نوع قنبلة هيروشيما.

وبالرغم من الإدانة الشاملة للأسلحة النووية فإن انتاجها وإختبارها مستمران، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء مع تفاوت في القدرات والإمكانات. فبين عامي ١٩٤٥م و١٩٩٠م، كان العدد الإجمالي للتجارب النووية ١٨١٨ تجربة.

لقد أكدت عدة دراسات بشأن العلاقة بين سباق التسلح والتنمية حقيقة أن سباق التسلح والتنمية يتنافسان على موارد العالم المحدودة.

وبات من الواضح خلال العقدين الماضيين أن الوسائل العسكرية لم تعد كافية لتحقيق مزايا أمنية ملموسة ذلك أن أمن الدول يعتمد على الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار البيئي.

إن التدهور البيئي يعرض الجوانب الأساسية لأمن الدول للخطر من خلال تقويض أنظمة الدعم الطبيعية التي توقف عليها جميع الأنشطة البشرية.

والتدهور والتلوث البيئيان لا يعرضان للخطر أمن البلد الذي يحدثان فيه فحسب، بل أيضاً أمن البلدان الأخرى، قريبة كانت أو بعيدة.

وقد أفضى هذا التفكير إلى تطور مفاهيم جديدة للأمن. واشتقت تعبيرات جديدة مثل: توازن القوى، والردع، والتعايش السلمي، والأمن الجماعي، والأمن المشترك، للتأكيد على أن الأمن لا يشمل فحسب الجوانب العسكرية، بل أيضاص جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وانسانية وبيئية فضلاً عن جوانب حقوق الإنسان.

ومن المعلوم أن الضغط البيئي هو سبب ونتيجة للتوتر السياسي والنزاع العسكري في آن واحد. فكثيراً ما حاربت الدول بغية تأكيد أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية، وإمدادات الطاقة والأرض وغيرها من المواد البيئية الرئيسية.

ومن المرجح أن تزداد حدة النزاعات مع تزايد ندرة تلك الموارد واحتدام التنافس عليها.

كما نشبت النزاعات بين بعض البلدان حول القضايا المتعلقة باستخدام أو تلوث موارد المياه المشتركة والأمطار الحمضية، والتلوث البحري، وتزايد الفيضانات وإدارة موارد المياه الجوفية.

ولذا، اعتمدت معاهدات واتفاقيات عديدة بغية الحد من الآثار المدمرة للحروب ومنعها.

بيد أن الاتفاق العسكري المتصاعد يعني ضمناً افتقاراً عاماً إلى الاقتناع بإبقاء حجم القوات والترسانات العسكرية عند حجم ثابت، ناهيك عن تخفيضه.

وثمة تناقض آخر بين الطلب المتزايد على الموارد من أجل التنمية والمخصصات المتزايدة لتلك الموارد للأغراض العسكرية.

وبهذه المناسبة استعرض فيما يلي بعضاً من المتناقضات الواقعة بين الأولويات العسكرية والاجتماعية والبيئية ومن ذلك.

١- أنفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى مدى عشر سنوات ٤٥٠ مليون دولار، أي ما يعادل أقل من خمس ساعات من الانفاق العسكري العالمي.

٢- بلغ إجمالي قيمة المساعدات الانمائية الرسمية السنوية المقدمة إلى

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

البلدان النامية ٣٥ مليار دولار أي ما يعادل ١٥ يوماً من الانفاق العسكري في العالم.

٣- يمكن استخدام (٦-٧) ساعات من الانفاق العسكري العالمي (٧٠٠ مليون دولار) للقضاء على الملاريا، ذلك المرض القاتل الذي يفتك بأرواح مليون طفل سنوياً.

٤- يعادل (يوم واحد من حرب الكويت ١٩٩١م ١،٥ مليار دولار) برنامج عالمي، مدته خمسة أعوام لتحصين الأطفال ضد ستة أمراض قاتلة، والحيلولة دون وفاة مليون طفل سنوياً.

إن إعادة توجيه الموارد من الاقتصاد العسكري إلى المدني هي عملية تحويل لها أبعاد سياسية وتقنية واقتصادية والتحويل أكثر من كونه مجرد نظرية.

إن وضع برنامج للتحويل مقداره ٤٠ مليار دولار يمكن أن يحقق كسباً صافياً أكثر من ٦٥٠٠٠٠ وظيفة. إن المبادلات بين الأولويات العسكرية والاجتماعية والبيئية يمكن أن تكون عميقة الأثر.

إنّ الاتفاقات الاقليمية لحماية البيئة البحرية وبرامج البحار الاقليمية والبرامج التعاونية للإدارة السليمة بيئياً للمياه الداخلية هي خطوات جيدة من أجل أمن بيئي عالمي.ولذا، فمما يتعين على المجتمع الدولي أن يستعرضه على وجه السرعة هو وضع المعاهدات الدولية المختلفة المتعلقة بالبيئة في حالة السلم والحرب معاً في موضع التطبيق.

الصفة العسكرية للاقتصاد

لقد سمح التوسع الاقتصادي للعالم خلال معظم فترة ما بعد الحرب، أن يمتلك مزيداً من السلاح.

ومع تزايد الضغوط على الأنظمة والمصادر الطبيعية، فإن الحكومات لا تستطيع أن تزيد نفقات أسلحة الحرب، وفي الوقت نفسه تتعامل بفعالية مع القوى التي تقوض اقتصادياتها.

إن الاختيارات القائمة هي بين توجيه الاقتصاد نحو التسلح المستمر والاحتفاظ بأنظمة المساندة البيئية لهذا الاقتصاد، بين التسلح المستمر وضبط الدين الآخذ في الازدياد، بين التسلح والمبادرات الجديدة للتعامل مع الوضع الصعب لديون العالم الثالث التي تهدد المستقبل الاقتصادي للعالم.

إن الفكرة القائلة بأن جميع البلدان يجب أن تكون مستعدة للدفاع عن نفسها في كل الأوقات من أي تهديد خارجي محتمل هي فكرة نسبياً، حديثة.

فحتى الحرب العالمية الثانية كانت الدول تعبئ قواتها العسكرية في أوقات الحرب بدلاً من الاعتماد على مؤسسات عسكرية كبيرة دائمة.

منذ ذلك الوقت، زاد الاعتماد العسكري على الاقتصاد، أي اعتماد العبئ العسكري على الاقتصاد العالمي بشكل مذهل.

فقد تجاوزت النفقات العسكرية في العالم دخل نصف الانسانية الأكثر فقراً.

وطنياً، يمكن قياس الصفة العسكرية للاقتصاد بمعرفة الحصة المخصصة من الانتاج الوطني الاجمالي للسلع والخدمات العسكرية.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إن نصيب الناتج الوطني الاجمالي المستخدم للأغراض العسكرية هو مقياس الأفضل، ما دام أنه يمكن تطبيقه على بلدان ذات أنظمة اقتصادية كبيرة الاختلاف.

ويمكن أيضاً قياس الصفة العسكرية للاقتصاد العالمي على أساس التوظيف، أي عدد الأفراد الذين يخدمون في القوات المسلحة، العاملين في انتاج الأسلحة، والمشتركين في البحوث المتعلقة بالسلاح.

وبكل المعايير، فالاقتصاد العالمي اليوم له بلا شك، بنية عسكرية أكثر مما كان قبل عقد من الزمان.

إن القوة الرئيسة التي تحرك سباق التسلح هي الصراع الايديولوجي بين أمريكا وروسيا.

بالاضافة إلى ذلك، فإن انحياز بلدان العالم الثالث إلى أي من القوتين العسكريتين قد جعل العسكرة ظاهرة عالمية، مستقلة عن مستوى التطور الاقتصادي.

إن الجهد الدؤوب لاحراز تفوق في هذا المجال قد أدى إلى نمو مذهل في الإنفاق العسكري من قبل المعسكرين.

وللأسف، فقد غذى صراع القوتين العسكريتين النشاط العسكري في بلدان العالم الثالث على حساب الأولويات فيه، وأدى إلى تأخير تطوره.

لذا، أشار محبوب الحق - رئيس لجنة التخطيط سابقاً في باكستان، إلى أنه: لا تستطيع البلدان النامية.أن تتحمل العبئ المفروض عليها بسبب الوضع الجغرافي -الاقتصادي- البشري المتوتر.

لقد كان تدفق الثروة النفطية في الشرق الأوسط المتفجر سياسياً مصدراً آخر للتسلح العسكري.

حديثاً، كانت الصراعات بن مختلف الفئات المسلحة مصدراً للتوتر.

وبشكل محزن، يذهب الكثير من الأرباح غير المتوقعة من دخل النفط إلى التسلح وإلى تدمير البنية التحتية لصناعة البترول في المنطقة وذلك بدلاً من اعادة بناء أنظمة المساندة المحلية أو في التحديث الاقتصادي.

يقول ليستر براون في كتاب «أوضاع العالم ١٩٨٦م»: لقد أسهمت الصراغعات الايديولوجية على نطاق العالم والنزاعات العقدية في الشرق الأوسط، وصادرات الأسلحة الكبيرة أسهمت في نفقات التسلح العسكري في العالم الثالث إلى درجة عالية تفوق كثيراً مثيلتها في العالم الصناعي.

لقد ازدهرت التجارة العالمية في السلاح خلال ربع القرن الماضي، وذلك لسبب رئيسي وهو اضفاء الصفة العسكرية على اقتصاديات العالم الثالث التي تفتقر ذاتها إلى الصناعة العسكرية. كما زادت النفقات على واردات الأسلحة مقارنة بالنفقات على الواردات من السلع الأخرى بما في ذلك الحبوب.

وبالإضافة إلى الدور الاقتصادي للتسلح فإنه له أبعاداً سياسية.

فكما تكتسب المؤسسات العسكرية نفوذاً في بلدان العالم الثالث، فإنها غالباً ما تأخذ نفوذها بالقوة.

المشكلة،أنه في كل عام يصرف العالم أوقاتاً على زيادة القوة التدميرية للسلاح أكثر بكثير مما يصرف على زيادة انتاجية الزراعة.

إن الانفاق على البحث التسلحي الذي يستخدم فيه الآن نصف مليون عالم، يفوق الانفاق على تطوير تقنيات الطاقة، تحسين صحة الانسان زيادة الانتاجية الزراعية ومنع التلوث.

لذا، فرض التدهور الهائل في أنظمة المساندة الطبيعية والتردي في

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأوضاع الاقتصادية الظاهر في كثير من بلدان العالم الثالث، فرض تهديدات للأمن الوطني والعالمي تضارع التهديدات العسكرية التقليدية.

إن الضغوط البيئية وندرة المصادر تقود منطقياً إلى ضغوط إقتصادية لها أبعاد اجتماعية وسياسية: نقص انتاجية الأرض، نقص معدل دخل الفرد، وزيادة الدين الخارجي، هي أمثلة قليلة على ذلك.

لقد كان النفط المصدر النادر الأول الذي أثر دراميا على الاقتصاد العالمي.

وكان ارتفاع سعر النفط في السبعينات (١٩٧٣م)، كأنه موجات كهربائية لاسعة هزت العالم، وما زالت أصداؤه تتردد حتى بعد مرو أكثر من عقد. ورغم هذه النتائج لاستنزاف الاحتياط النفطي، فإن استنزاف الغابات والمراعي والتحول في الدورة المائية، لها تأثير أكبر على المدى البعيد.

إن احتمالات وفاء العالم الثالث بسداد ديونه تبعث على القلق، لكنها ستكون أكثر قلقاً إذا فهم المحللون الماليون: ماذا يحدث لأنظمة المساندة البيئية التي تشكل دعائم معظم اقتصاديات العالم الثالث.

ذلك، لأن الدين الخارجي المتعاظم يعد المعوق الرئيسي لتقدم العالم الثالث، الذي سببه جزئياً التدهور البيئي.

ومن ثم، فإن المفتاح المناسب لإيقاف الصفة العسكرية للاقتصاد العالمي وتحويل المصادر هو إطفاء فتيل سباق التسلح.

أما عن امكانية تحقيق ذلك في المستقبل المنظور فليس علينا إلا أن ننتظر. ولكن ما دام تضاعف تكاليف المحافظة على سباق التسلح سواء بالنسبة للقوتين العسكريتين وللعالم، فعلى الأرجح أن فرص تخفيض

التوترات يمكن أن تتحسن.

أخيراً أقول: أنه إذا أمكن أن يحل نزع التسلح محل سباق التسلح فستكون الحكومات الوطنية حرة في إعادة ترتيب أولوياتها. ويمكن أن تعود إلى أساليب المحافظة على التقدم المستمر...

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

النفقات العسكرية

عملت منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها على دعم عملية نزع السلاح، وإقامة صلة وثيقة بين خفض سباق التسلح وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأمم.

وثمة دراسة كاملة للعلاقات بين نزع السلاح والتنمية، انتهت إلى ضرورة خفض النفقات العسكرية بقدر كبير، والفائدة التي تترتب على تنفيذ برنامج لاستثمار جزء من الموارد المستخلصة من خفض النفقات العسكرية في البلاد النامية، والفائدة الناشئة من تخصيص صندوق لنزع السلاح من أجل التنمية.

إلا أنّ التقرير الذي وضعته المنظمة في هذا الشأن لم يحظ بقبول إجماعي. كما أنّ الفكرة لم تحظ بنجاح مرموق في غضون الثمانينات.

يقول جاك فونتانل مدير الدراسات الأوروبية إنّ الانقلابات السياسية الاقتصادية التي طرأت على أوروبا الشرقية، والاتفاقيات بشأن نزع السلاح من أجل التنمية عادت إلى الظهور على المسرح الدولي. غير أنّ التفاؤل الذي غمر النتائج المرجوة قد ذوى اليوم كثيراً.

وثمة أسئلة ثلاثة تطرح اليوم: هل التسلح يعيق التنمية؟. هل نزع السلاح ليس له سوى آثار مفيدة للاقتصاديات الوطنية؟. هل نزع السلاح يصحبه تحويلات بعض موارد البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية؟.

إنّ معظم علماء الاقتصاد يحللون النفقات العسكرية على أنها نفقات غير مثمرة.. ومع ذلك فإنها تمثل قرابة ألف مليار دولار أي ٥٪ من الناتج الوطني الإجمالي العالمي. ويعمل أكثر من خمسين مليوناً من الأفراد في

الأنشطة العسكرية ويستخدم قطاع البحث والتنمية في مجال الأسلحة أكثر من ٢٠٪ من المهندسين العلميين في العالم.

وكان تأثير النفقات العسكرية على النمو الإقتصادي موضوعاً للعديد من الدراسات - ويستخلص من هذه الدراسات ثلاثة آراء أساسية:

الرأي الأول يقول: إنّ للنفقات العسكرية تأثيراً قوياً وتنظيماً على الاقتصاديات الحديثة. وفي رأي بعض العلماء الاقتصاديين فإن تزايد النفقات العسكرية ضروري لاقتصاديات السوق لمنع هوامش الربح من الهبوط. في حين يرى اقتصاديون آخرون معارضة هذا النمط من الاستنتاج، ويقدرون أنّ اقتصاد السوق لا بد أن يؤدي إلى كل من نزع السلاح والتنمية.

الرأي الثاني يقول: إنّ النفقات العسكرية تلعب دوراً سلبياً في النمو الاقتصادي. وفي رأي سيمور ميلمان فإنّ تنظيم الاقتصاد تنظيماً عسكرياً يقوّض قدرة اقتصاديات السوق، بأن يعزز توترات التضخم الاقتصادي، ويضعف دور وحدات الانتاج الفعالة. وفي رأي ميخائيل وارد أنه إذا كانت النفقات العسكرية لها وعلى المدى القصير تأثيرات ايجابية على النمو في بعض البلاد، فإن هذه التأثيرات أقل أهمية من التأثيرات الناتجة عن أنماط أخرى من الانفاق العام. ولا جدال في أن النفقات العسكرية هي بين سائر النفقات العامة أقلها انشاءً للوظائف والأنشطة الاقتصادية.

الرأي الثالث يقول: إنّ النفقات العسكرية تقلل من الاستثمارات، ومن ثم فإن النمو قصير المدى ليس هو وحده الذي يتعرض للتهديد، ولكن التنمية الاقتصادية بعيدة المدى تتعرض هي أيضاً للتهديد. ولذا تعرضت دراسة إميل بنوا ، التي أيدت أن الجهد العسكري يعزز التقدم الاقتصادي

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

في البلاد النامية، تعرضت هذه الدراسة للانتقاد شكلاً وموضوعاً.

ومع ذلك، فالحقيقة أنّ هذه التحليلات الاجمالية ليست صحيحة إلا على النطاق العالمي. وفي مجال وطني، ففي بعض البلاد قد يكون لانتاج الأسلحة آثار نافعة على الاقتصاد، فصناعات الأسلحة تنشئ وظائف، وتقلل من الواردات؛ والصادرات، وتحسين الميزان التجاري، فضلاً عن ذلك فإن القوة العسكرية تكفل أمن الدول ضد أطماع الجيران وتزودها بوسائل السيطرة السياسية.

وعلى ذلك، فالأراء متشبعة. إلا أنه من الواضح أنّ النماذج العامة ليست قابلة للتطبيق على الحالات الفردية، وأنه ينبغي دراسة كل وضع فردي بذاته.

على أنّ نزع السلاح بعامة يوصف على انه عامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فتكلفة بناء حاملة طائرات، على سبيل المثال كثيراً ما تقارن بعدد المدارس والمستشفيات التي يمكن أن تبنى بدلاً منها. أما المزيد من التسلح فإنه يستثير دائماً أزمات.

يقول ادغار بيزاني - وزير الزراعة الفرنسي السابق - إنه يوجد خمس حالات للسيطرة على العالم: - الأسلحة، العلم والتقنية، الطاقة المواد المعدنية الأولية، المواد الغذائية.

وبتتبع ما نشرته وكالات هيئة الأمم المتحدة، تبين أنّ الانفاق العسكري في العالم في تزايد مستمر فبينما كان خلال السبعينات ٣٥٠ مليار دولار، وصل خلال الثمانينات إلى قرابة ٦٥٠ مليار دولار، ووصل في التسعينات إلى أكثر من ١٠٠٠ مليار دولار، في الوقت الذي يموت أو يعاني الكثير من سكان العالم جوعاً.

يقول فيلي برانت في كتابه «التسلح الدولي والجوع في العالم»:. إن العالم ينفق اليوم على التسلح نحو ٣ مليار دولار يومياً، كانت كافية في القضاء على مشكلات الجهل والفقر والمرض في العالم، وبالتالي تحقق له توازنه واستقراره وسعادته.

ويضيف برانت أنّ استمرار مثل هذه النفقات المبددة يعتبر بمثابة حكم بالإعدام على ملايين البشر، لأن الموارد التي يحتاجونها لمواجهة الحياة تنفق على التسلح وتجارة الموت.

ومع ذلك، فإن هناك أشكالاً عديدة من نزع السلاح ذات نتائج اقتصادية مختلفة منها: خفض النفقات العسكرية وإلغاء المخزون من الأسلحة.

ويمكن القول بوجه عام بأنه إذا كان إبطاء سباق التسلح على مدى قصير له آثار اقتصادية غير ملائمة في كثير من الأحيان، فنزع الأسلحة له على المدى البعيد آثار مفيدة للتنمية.

إنّ هناك شرطين أساسين يتعين الوفاء بهما إذا أريد نجاح نزع السلاح من أجل استتباب الأمن:

أولهما: ينبغي تحويل الموارد الناتجة عن خفض انتاج الأسلحة إلى بلاد العالم الثالث.

وثانيهما: يتحتم إزالة الأسباب الرئيسية التي تحمل الدول على شن الحروب فيما بينها.

إنّ نزع السلاح يقتضي مجموعة من القرارات التي تتعلق بنوع خاص بالتوازنات الاقتصادية الدولية، وطبيعة التنمية، واتجاه التقدم التقني وتوزيع الموارد الاقتصادية.

كما أن أي مشروع لنزع السلاح منفصل عن الأسباب التي تشكل سباق

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التسلح، قد يتبين في آخر المطاف أنه خطر بنوع خاص على السلام.

وكل حالة من حالات السلم ليست حتماً مفضلة على أي حالة من حالات الصراع، وبخاصة إذا كانت الحالة قائمة على الاستبداد، أو العبودية، أو الاستغلال، وعدم مراعاة حقوق الانسان.

ولكن هل يتسنى لنا أن نسمي هذه الحالة حالة سلم؟!!..

الإنفـاق العسكـري

الإنفاق العسكري يفرض في كل زمان - تحد من نوع جديد. فهو أحـد أوجه الانفاق التي تنمو بمعدلات متسارعة، دون أن تعطي عـائداً اقتصادياً ملموساً على شكل سلع وخدمات سـوقية. ومـن جـانب آخـر فـإن غيـاب الأمن الذي يترتب على تقليص الموارد المخصصة للمؤسسة العسكرية قـد يهدد أو يقضي على كل منجزات التنمية في حال وجود خطر خارجي.

يقول د. عبدالرزاق الفارس في كتابـه «الانفـاق العسـكري فـي الوطـن العربـي ١٩٧٠-١٩٩٠» إن القناعـة التـي سـادت الأدبيـات الاقتصاديـة والتنموية منها بالذات، هي أن الانفاق العسكري شر لا بد منه.

ولذا، ينبغي وضع كافة القيود التـي مـن شـأنها ضمـان توسـعة بمقـدار الحاجة الحقيقية للدولة وذلك لأن هناك علاقة تبادلية بين التسلح والتنمية، حيث أن زيادة العبئ العسكري سيخفض من المـوارد المتاحـة للاسـتثمار، ومن ثم يعمل على تباطؤ معدلات النمو.

وقد أكد هذه القناعات بعض التقارير الصادرة عن لجان عالميـة مهمـة، مثل لجنة تخطيط التنمية التابعة للأمم المتحدة ولجنـة برانـت وبـالم، كمـا أكدتها الدراسات الاقتصادية التطبيقية العديدة على الدول المتقدمة.

هذه القناعات السائدة حول الآثار السلبية للإنفاق العسكري في التنمية، ثم تحديدها في دراسات معينة.

ومن ذلك دراسة موسـعة قـام بهـا بينويـت التـي أثـارت جـدلاً واسـعاً واهتماماً كبيراً من قبل اقتصاديين عديدين.

فقد شملت دراسة بينويت أربعاً وأربعين دولةً ناميةً تحوز علـى حوالـي ثلاثة أرباع كل مـن إجمالـي السكان والناتـج المحلـي الإجمالـي والإنفاق

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

العسكري في الدول النامية جميعاً باستثناء الصين.

وقد ركّز بينويت على تحليل العلاقة الإحصائية والاقتصادية بين عبء الدفاع أو التسلح، الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي المدني، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الإنفاق العسكري.

وقد حدّد بينويت قناتين مهمتين يؤثّر من خلالهما الإرتفاع في العبء العسكري سلبياً في النمو هما:

١- مرونة الاستثمار في نمط تخصيص الموارد التي كان من الممكن أن تحوّل للاستثمار.

٢- المعدل الحدي لرأس المال إلى الإنتاج أي مدى تأثير انخفاض الإستثمار سلباً في الإنتاج.

والنتيجة الأولى التي أظهرتها الدراسة، باستخدام تحليل معامل الإرتباط هي أن الدول التي لديها معدلات عالية من الإنفاق العسكري أحرزت معدلات أعلى من النمو الإقتصادي والعكس صحيح. ومُعامل الإرتباط بين معدل نمو الإنفاق العسكري ومعدل النمو الإقتصادي كان عالياً جداً إلى درجة أن الافتراض بأن العلاقة جاءت عن طريق المصادفة أو كخطأ احتمال يقارب الواحد في الألف.

بَيْدَ أن هناك إشكالات، فهذا الإرتباط الظاهري قد يكون زائفاً، أي أنه قد يكون تسبّب بفعل وجود عوامل تؤثر في كل من المتغيرات الدراسية وهو من شأنه إظهار علاقة ارتباط بينهما غير موجودة فعلياً.

ويبدو ذلك جلياً مثلاً في المعونات العسكرية الخارجية لبناء منشآت عسكرية، التي قد تحفز الانفاق العسكري المحلي، فهذه المعونات قد

يكون لها آثار في داء المتغيرات الاقتصادية الكلية، الاستثمار، الاستهلاك، ومن ثم تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي.

ومن ثم، فإن أي دراسة للارتباط بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي قد تظهر موجبة بفعل المؤثر الخارجي بينما هي في حقيقة الأمر غير ذلك.

ويشير بينويت إلى العديد من الآثار الايجابية التي يسببها الانفاق العسكري بطريق مباشر وغير مباشر والتي لها آثار حافزة للنمو في مستوى كلي. بعض هذه تتمثل في إحداث توجهات ايجابية نحو العمل مما يدفع من انتاجية الفرد ويطور المهارات الفنية الكامنة. وإذا ما انتقل هؤلاء الأفراد بعد الخدمة العسكرية إلى القطاع الخاص فستكون لذلك إضافات ايجابية للأداء الإقتصادي.

والنتيجة الأخرى في دراسة بينويت، التي ربما لا تقل إثارة عن الأولى، هي أن برامج الانفاق العسكري في الدول النامية قد تكون حفزت النمو من طريق إحداث طلب فعال يشابه النموذج الكينزي مما من شأنه إحداث آلية تعمل على تطوير الاستخدام الأمثل للموارد والدليل الأكثر قوة على مثل هذا الاحتمال هو قيام علاقة ارتباط موجبة وقوية بين معدل التضخم في هذه الدول ومعدل النمو الاقتصادي.

وأخيراً، يقر بينويت بأن للانفاق العسكري آثاراً سلبية واضحة على الانتاجية في المجتمع. فالانتاجية في القطاع الحكومي عموماً والقطاع العسكري بشكل خاص هي متدنية.

ولذا، فإن التوسع في القطاع العسكري سيؤدي إلى توسيع ذلك الجزء من الاقتصاد والذي لا يؤدي إلى مزيد من النمو، بل وربما يعمل على

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

عرقلته.

ولكنه من جانب آخر يعترض على استخدام الاقتصاديين لمفهوم تكلفة الفرصة البديلة لقياس عبئ التسلح. واعتراضه مبني على أن الاستخدامات البديلة ينبغي أن تعني الاستخدامات الواقعية التي كانت الموارد ستخصص لها فعلاً وليس الاستخدامات المثلى التي كان من الأفضل أن توجه الاستثمارات نحوها، والتي هي في تصورات وأذهان الاقتصاديين، ولكنها ربما لا تكون في أرض الواقع.

ختاماً أقول: لقد أثارت دراسة بينويت ولا تزال جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين، والمعنيين منهم بدراسات التنمية بشكل خاص، وأجريت العديد من الدراسات التي كان محور اهتمامها إعادة اختبار بعض الفرضيات التي انطلق منها بينويت والتحقق من النتائج التي توصل إليها.

الانفاق الدفاعي

لقد شغل سؤال محوري اهتمام المفكرين الاقتصاديين المعنيين بدراسة التنمية وظاهرة العسكرة في الدول النامية هو: هل الانفاق العسكري عبء على الاقتصاد الوطني؟ وإلى أي درجة وما هو حجم هذا العبء في حالة السلم وفي حالة الحرب؟ وما هي الآليات التي يؤثر من خلالها هذا الانفاق العسكري في معدلات الأداء الاقتصادي؟!!.

وبالرغم من أن المقارنة المطلقة بين الانفاق العسكري أو النمو، تبدو مغرقة في السذاجة، إذ إن استمرار أي منهما يستلزم وجود الآخر، إلا أن السؤال عن حجم العبئ العسكري لا يفقد أهميته لأنه يتناول طرق التمويل والآثار المباشرة والجانبية. وقبل ذلك السؤال المهم: ما هو الحجم الأمثل للإنفاق العسكري؟ أو كم يكفي لتحقيق الأمن اللازم لضمان استمرار عملية التنمية؟".

والسؤال يستمد أهميته من حقيقة أن القطاع العسكري يستخدم حجماً كبيراً من موارد المجتمع الحقيقية الموارد البشرية، المواد الخام، المنتجات، وقطاع واسع من الخدمات.

وهذه جميعاً لها استخدامات بديلة في القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تسهم في تقدم المجتمع. وتحويل أي موارد منتجة من القطاع المدني إلى القطاع العسكري سيؤدي ليس فقط إلى انخفاض حجم الناتج االمدني وإنما انخفاض الموارد المتوافرة لاستخدام المؤسسة العسكرية في المستقبل.

وهذه المناقشة لا تعني بالضرورة أن تخفيض الانفاق العسكري سيؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للبشر إذ إن ذلك يعتمد على نمط

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تخصيص الموارد الجديدة.

لذا، فقد حظيت الأثار الاجتماعية للإنفاق العسكري باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين ومتخذي القرار على حد سواء. وقد شغل علماء الاجتماع من قبل بالتكلفة الاجتماعية لظاهرة الحروب، القتل وإحداث العاهات المزمنة للأفراد وتدمير اقتصادات الدول المتحاربة وتعطيل البنى التحتية لديها، الخلل الإجتماعي الناجم عن حركات الهجرة الداخلية أو الخارجية أو اختلال التركيب النوعي للسكان.

بيد أن الانفاق الدفاعي، حتى في الحالات التي لا تنشب فيها حروب، له تكاليف اجتماعية باهظة تتمثل أساساً في وجه الانفاق الاجتماعي التي تم التضحية بها من أجل الاستمرار في توسيع المؤسسة العسكرية.

إن للتكلفة الاجتماعية جانبين على الأقل يستوجبان العناية، الأول: هو أن استخدام أي موارد في وجه من الوجوه، له تكلفة غير منظورة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار المصالح التي تم التضحية بها في سبيل تحقيق ذلك الاستخدام.

والثاني هو أنه في ظل ندرة الموارد المالية، فإن قدراً ما من الإحلال بين الاستخدامات المختلفة يصبح أمراً لا مناص منه.

فالاعتقاد السائد هو أن الانفاق العسكري يعتبر منافساً قوياً لأوجه الانفاق العام الأخرى التنموية والاجتماعية، الانفاق التعليمي، الانفاق الصحي ومخصصات الضمان والتأمينات الاجتماعية.

أما القلق من الآثار الاجتماعية السلبية للانفاق العسكري فقد عبر عنه دولياً في التقرير الذائع الصيت عن نزع السلاح والأمن، الذي قام بإعداده كل من برانت وبالم وشرورسون، المعروف باسم تقرير بالم.

وقد عبر التقرير عن الزيادة في الحرمان الإنساني في العديد من الدول النامية. والنابع من استخدام العائدات الحكومية في الأوجه العسكرية، وليس التعليم أو الصحة.

ويشير التقرير إلى أن الانفاق الدفاعي قد يعرض التنمية الاقتصادية للخطر، ومن ثم يهز أسس الأمن الدائم.

ولغة الأرقام تؤكد ذلك، فقد أنفقت الدول العربية خلال عقدين من الزمن، السبعينات والثمانينات أكثر من ٢٣٠ مليار دولار على استيراد الأسلحة.

ونظراً لطابع السرية الذي يغلف العديد من صفقات السلاح، وكذلك وجود العديد من الدول التي تعمل وسيطاً في نقل السلاح ووجود السوق السوداء والسماسرة، فإن هناك اعتقاداً بأن مستوردات الوطن العربي من الأسلحة تفوق كثيراً هذا المبلغ.

بل، لم تخضع أنماط ومصادر السلاح وحدها للتغيير خلال العقدين الماضيين، بل شملت تلك التغيرات أيضاً طرق تمويل الواردات من المعدات العسكرية.

إذ وخلال عقدي الخمسينات والستينات والنصف الأول من السبعينات، كان نقل السلاح من الدول المتقدمة إلى الدول النامية يأخذ واحداً من الصيغ التالية:

١- تبرع الدول الكبرى بمعدات عسكرية للدول النامية.

٢- منح مالية مباشرة لأغراض شراء المعدات العسكرية.

٣- تبادل وفق الأسس التجارية بالأسعار السائدة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يؤكد ذلك الدكتور عبدالرزاق الفارس في كتابه «السلاح والخبز» ويقول: إن الاعتقاد السائد هو أن ديون الوطن العربي تفوق كثيراً مبلغ ١٥٣ مليار دولار الذي بلغته عام ١٩٩٠م على سبيل المثال.

والسبب في ذلك هو عدم اشتمال الإحصاءات على مديونية بعض الدول الأخرى مثل: العراق وليبيا.

ختاماً أقول إن الانفاق العسكري يشكل تكلفة اقتصادية صافية للبدان العربية، بالرغم من بعض الجوانب الايجابية التي يمكن أن يسهم بها. ويؤكد هذا أنه خلال عقدي السبعينات والثمانينات كانت معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التكوين الرأسمالي الاجمالي الثابت.

ويبقى السؤال المهم الذي كان ولا يزال يواجه متخذي القرار الاقتصادي والسياسي هو:

كم يكفي من الانفاق الدفاعي؟ أو ما هو الحجم الأمثل للانفاق العسكري لأية دولة؟.

وهذا السؤال يعكس في الحقيقة المشكلة الاقتصادية الأساسية وهي التنافس بين الموارد المحدودة وبين الحاجات المتعددة!!!....

أسطورة الرخاء العسكري

إنّ الفقر المدقع والمرض المتفشي والأمية المستفحلة خصائص تميز حياة مئات الملايين من الناس في البلاد النامية. أما في البلاد الصناعية، فقد ظهر في الكثير منها طبقة دنيا مطردة النمو؛ وبعض المناطق الواقعة في أعماق المدن أشبه بساحات القتال منها بأماكن يعيش فيها الناس. وإن البلاد التي تخصص جزءاً كبيراً من ثروتها للاستعدادات العسكرية إنما تفعل ذلك على حساب الانتعاش الاقتصادي. هذا والبشرية جمعاء - الغني منها والفقير والقوي عسكرياً والضعيف، تواجه شبح دمار بيئي لم يسبق له مثيل. وربما لا يحدث الانفاق العسكري كل هذه المشاكل.

إنّ العالم لديه فرصة رائعة لتعديل أولويات المجتمع. فدبلوماسية واقتراحات نزع السلاح تجدد الآمال في عالم أقل عنفاً بعد عقد من الزمن بدأ بسلسلة متلاحقة من الحرب والصراعات.

وهناك معاهدات هامة للحد من الأسلحة ونزع السلاح تلوح في المستقبل القريب. وإذا تم إبرام هذه المعاهدات، فمن شأنها تحرير قدر كبير من الموارد.

وواضح أنّ جيوش العالم وصناعاته العسكرية ستظل ضخمة دائماً حتى مع هذه التطورات الحديثة. فلا تزال الحروب مستعرة في مناطق كثيرة.

وهناك عدد من البلاد النامية الماضية فعلاً في زيادة قدرتها على صنع الأسلحة. ومع هذا، فالإحساس يتزايد بأن العالم يمر بمرحلة تاريخية حاسمة، هي بداية عهد جديد للعلاقات الدولية الاعتماد على القوة فيه يعوق كثيراً تحقيق الهدف المأمول المنشود.

ففي تقرير أذاعته هيئة الأمم المتحدة تبين أنّ أكثر من ٤٠٠ ألف عالم

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وباحث في دول العالم المختلفة يكرسون جهودهم لخدمة الانتاج الحربي والدمار، وأن عدد الجنود في العالم أكثر من ٢٢ مليوناً وعدد العاملين في الصناعات العسكرية والخدمات المتصلة بالجيش ٦٠ مليوناً وأنّ مجموع هذا العدد وهو ٨٢ مليوناً يتجاوز عدد المدرسين في جميع المدارس والمعاهد والجامعات في جميع دول العالم.

ويذكر التقرير أيضاً: أنّ العالم ينفق في المتوسط ٤٥٠ دولار من أجل تعليم طفل، بينما ينفق ٥٦٠٠ دولار من أجل تدريب جني.

ويضيف التقرير كذلك: أنّ عملية مكافحة الجدري في آسيا وأفريقيا للقضاء عليه، استغرقت عشر سنوات أنفقت خلالها هيئة الصحة العالمية ٨٣ مليون دولار، وهو أقل من ثمن قاذفة قنابل استراتيجية واحدة.

وبتتبع وكالات هيئة الأمم المتحدة، يتبين أن الانفاق العسكري في العالم في تزايد مستمر فبينما كان خلال السبعينات ٣٥٠ مليار دولار وصل خلال الثمانينات ٦٥٠ مليار دولار وارتفع خلال التسعينات إلى ١٠٠٠ مليار دولار، في الوقت الذي يموت أو يعاني الكثير من سكانه من الجوع أو سوء التغذية.

وهكذا استشرت حمى التسليح والتنافس العسكري على مستوى العالم كله، وأصبحت البشرية مهددة بالإبادة إذا استمرت مجريات الأمور في نفس مساراتها الحالية، وتحذر التقديرات العالمية من أن دولتين فقط في العالم هما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تمتلكان من القنابل أكثر مما يكفي لإقناء كل أثر للحياة على الأرض خمساً وعشرين مرة.

يقول روجيه جارودي: يكفي أن نعرف أنّ هناك خمسين ملياراً من الدولارات تكرس سنوياً للبحوث العسكرية، ففي عام واحد أصبح على

ظهر الكرة الأرضية ٥٠،٠٠٠ قنبلة نووية، و ٢٧٩ مفاعلاً ذرياً، بمعنى أن نصيب كل فرد على ظهر الأرض يصل إلى ما يوازي خمسة أطنان من المتفجرات.

ليس هذا فحسب، بل لقد بلغ مجموع ما أنفق على غزو الفضاء خلال خمس وعشرين سنة حوالي ٣٢ مليار دولار، منها ١٥ مليار أنفقتها أمريكا و١٥ مليار دولار أنفقتها روسيا، و٢ مليار أنفقتها الدول الأخرى، وما زال الانفاق في تزايد مستمر.

كذلك بلغ عدد الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض حتى الثمانينات ما يزيد عن ٢٧٠٠ قمراً صناعياً، وقد خصص ثلاثة أرباعها للأغراض العسكرية، وبذلك دخل الفضاء في سباق التسلح.

يقول ادغاربيزاني: يوجد خمس حالات للسيطرة على العالم: الأسلحة، التقنية، الطاقة، المواد المعدنية الأولية، المواد الغذائية.

وبعد هذه الأرقام نقول: إنه لو لم يقم هذا التنافس في الانتاج العسكري لأتيحت الفرصة لتقدم الانتاج المدني وأمكن إشباع الحاجات الانسانية.

ولكنها المدنية الحديثة التي تجردت من الإيمان لتهدم ما تبني وتفسد ما تصلح!!.

وتنفق ملايين الملايين في صناعة الأسلحة وفي اختراق الفضاء، بينما يموت مئات الملايين من البشر جوعاً، ولم يتحقق حتى الآن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، مع أنه الأولى بالاهتمام والأنفع للبشرية.

يقول مايكل رنر: إن تحويل جزء ضخم من ثروة المجتمع الانتاجية إلى الاستخدام المدني مشروع طموح بلا شك، ولكن يجب ألا تعترضه مشاكل

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مستعصية الحل.

وما لم توجد بدائل اقتصادية مقنعة عن وظائف الدفاع، فإن العاملين في الصناعات الرئيسية يعتبرون نزع السلاح تهديداً لأرزاقهم.

ولا تزال أسطورة الرخاء الذي تؤدي إليه الأنشطة العسكرية عقبة كؤود في طريق التحول، وهذه الأسطورة لإيمان راسخ ترجع أصوله إلى تجربة أمريكا في الأربعينات، عندما أنقذ الانفاق الحربي الاقتصاد من الكساد.

ولقد حجب الإيمان المستمر بأسطورة الرخاء الذي تؤدي إليه الأنشطة العسكرية حقيقة أن الإنفاق المدني يوجد فرص عمل أكثر كثيراً.

فعلى سبيل المثال، إن انفاق بليون دولار لانتاج القذائف الموجهة يهيئ نحو ٩٠٠٠ وظيفة، وفي انتاج الطائرات الحربية يوجد ١٤٠٠٠ وظيفة، ولكن انفاق المبلغ نفسه في النقل المحلي أو الخدمات التعليمية أو مكافحة تلوث الهواء والماء والنفايات الصلبة يهيئ ٢١٥٠٠ وظيفة أو ٦٣٠٠٠ وظيفة أو ١٦٥٠٠ وظيفة على الترتيب.

إنّ الفرص الاقتصادية الضائعة التي ينطوي عليها الانفاق العسكري يتردد صداها في اتجاهات الاستثمار والانتاجية والتضخم.

ولو أن الموارد التي يمتصها الدفاع الآن استخدمت في العالم المدني لكان في ذلك نفع المجتمع بلا شك. ولكن نظراً لأن القطاع العسكري في بلاد كثيرة ضخم جداً في حجمه، فإن تغيير التوجيه بدون الإعداد المناسب يمكن أن تؤدي إلى اضطراب اقتصادي وتمزق اجتماعي.

ومع هذا، فمن الممكن باستراتيجية تحويل مناسبة أن يصبح التحول إلى الاتجاه العكسي فيما يتعلق بتعزيز الأسلحة فرصة اقتصادية.

إنّ التحويل هو أكثر من مجرد إعادة توزيع الأشخاص والأموال، إذ إنه

يقتضي تحولاً سياسياً ومؤسسياً.

إنّ المهمة العاجلة في أي مشروع تحويل هي تعرف الموارد المستخدمة في القطاع العسكري وتقويم ما يحتمل حدوثه من تأثير في القوة العاملة والمجتمع المحلي نتيجة لأي تدابير تتخذ لخفض انتاج الأسلحة.

ويوجد من المعلومات المتاحة علناً ما يكفي لرسم صورة تقريبية لهذه الموارد. فالقطاع العسكري يمتص على النطاق العالمي، ما بين ربع وثلث جميع نفقات البحث والتطوير والاستثمار الرأسمالي والعلماء والمهندسين العاملين. وعلى الرغم من أن هذه الصناعة كثيفة الاستخدام لرأس المال بدرجة عالية، فإنها مع ذلك، تستوعب جزءاً كبيراً من القوة العاملة الصناعية.

إنّ التحويل الاقتصادي يقع في صميم عدد من الاعتبارات الأساسية. فبتحرير الموارد وتهيئة آلية تخطيط لاستخدامها البديل يصبح التحويل مكوناً أساسياً لأي محاولة تبذل لرد الاضمحلال الصناعي وإنعاش الاقتصاد المدني.

وبتحرير الموارد التي تمتصها الصناعات العسكرية، يمكن للتحويل الاسهام بنصيب مهم في تجديد المناطق الحضرية اجتماعياً واقتصادياً مفيداً، على وجه الخصوص، سكان قاع المدنية المحرومين.

إنّ تغيير الاقتصاد بدافع بيئي يقتضي الابتعاد عن الأنشطة التي تسهم بأكبر نصيب في الدفئ العالمي واستنزاف الأوزون والتهديدات الأخرى التي تهدد صحة الانسان والبيئة.

والاقتصاد القادر على مواصلة البقاء يعتمد بدرجة أعلى على الطاقة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المتجددة والصون والكفاءة، ويقلل إلى أدنى حد توليد النفايات والمواد الخطرة، وهو موجه نحو التنمية النوعية.

إنّ حملات التحويل المحلية تساعد على إيقاظ الوعي بالتأثير المباشر وغير المباشر الذي يحدثه الإنفاق العسكري. وعلى أية حال، فإن نجاحها يتوقف في النهاية على صدور تنظيم وطني شامل يهيئ إطاراً إلزامياً لنقل الموارد من التطبيقات العسكرية إلى المدنية. بيد أنّ عدم وجود برنامج حكومي فاعل للتحويل في الغرب ليبدو دليلاً على ضعف الأمل في أن يتحول هذا المفهوم إلى حقيقة.

إنّ الضغط الذي يزداد من أجل تخفيض التسلح ليوحي أن التحويل سيكون موضوعاً متزايد الأهمية خلال التسعينات وما بعدها. وبتوسيع نطاق المناقشة حول جوهر الأمن ليشمل الحيوية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والثبات البيئي، توجد رغبة متزايدة في التوصل إلى طرق لإعادة توجيه الموارد نحو هذه المجالات التي أغفلت. والتحدي هو تحويل هذه الرغبة إلى عمل محدد.

الحرب العسكرية على البيئة

الحرب العسكرية على البيئة مشكلة أوشك العالم على البدء في مصارعتها.

فقد اقترنت نهاية المواجهة بين الشرق والغرب مع تزايد الوعي البيئي للتركيز الحاد على بعض مشكلات ظلت تعتبر لمدة طويلة موضوعاً يخص السياسة الجغرافية.

إن الحروب الحديثة تستتبع تدميراً بيئياً واسع النطاق، كما توضحه الصراعات الدامية في فيتنام وأفغانستان وأمريكا الوسطى وكشمير والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومنطقة الخليج العربي.

وفي بعض الحالات، فإن التعديل البيئي قد استخدم عن قصد بمثابة سلاح حربي. ومن المتفق عليه أن الحرب النووية هي التهديد النهائي للبيئة العالمية.

يقول مايكل رنر في كتاب «أوضاع العام ١٩٩١م» إن زمن السلاح أي الإعداد للحرب - يسهم في استنفاذ الموارد وفي تدهور بيئي يكون في بعض الأحيان عنيفاً.

والعلاقة العسكرية المقلقة بالبيئة تتصاعد في أولويات أجندة العالم لأسباب عديدة.

فالنفايات العسكرية قد بدأت تطفو على السطح فعلى سبيل المثال، فتأثيرات عقود من التجاهل التام للبيئة في مجمع انتاج الأسلحة النوويةلا يمكن إخفاؤها بسهولة عن الرأي العام.

ومع سحب بعض قوات وقواعد القوتين العظميين من الأراضي

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأجنبية، بدأت تتكشف حقائق كريهة.

ومع التحسن المثير في علاقات الشرق والغرب، بدأ الناس يتساءلون عن السبب في لزوم المناورات الضخمة وفي طيران النفاثات الحربية على ارتفاع منخفض.

لقد أدى الوعي البيئي المتزايد إلى إثارة انتباه وحساسية المواطنين العاديين لموضوعات كانت تهمل من قبل، على حين أدت إزاحة الستار عن إحداث مروعة للتدمير البيئي في الماضي بواسطة القوات العسكرية إلى إجبار الحكومات على الاعتراف بالمشكلات ومعالجتها.

ولا تكاد تتاح أي بيانات تسمح في الواقع بتكوين صورة شاملة عن الاستعمال العسكري للموارد، وعن تأثيراتها الصحية والبيئية. وبتحصن القوات المسلحة والمقاولين العسكريين خلف درع الأمن الوطني.

والمعلومات عن العالم الثالث نادرة بصفة خاصة، فمع تزايد نصيب الدول النامية من الانفاق العسكري العالمي من ٦٪ إلى ٢٠٪ إلى ٣٠٪ في أواخر التسعينات، فلا بد أن يكون استهلاكها للطاقة والمواد الأخرى قد تصاعد على نحو مطلق أو نسبي، وعلى حين ينتج القليل منها أسلحة رئيسية، فإن وارداتها من الأسلحة الحديثة توحي بأنها تواجه نفس المشكلات التي تواجهها بعض الدول الغنية، من حيث النفايات الخطرة.

المشكلة أن القوات المسلحة الحديثة تتطلب رقعات فسيحة من الأراضي والمجالات الجوية.

فالتقديرات العالمية للاستعمال العسكري المباشر للأراضي في غير زمن الحرب تعبر سطحية في أفضل الأحوال.

إن الشهية العسكرية المفتوحة للأراضي يتزايد تصادمها مع الاحتياجات

الأخرى مثل: الزراعة، وحماية البراري، والترويح والإسكان.

فالمناورات تدمر الغابات الطبيعية، وتحدث اضطراباً لمواطن الكائنات البرية، وتؤدي إلى تحات التربة وتصلبها، وتجرف الطمي من المجاري المائية وتسبب الفيضانات.

وإطلاق القنابل يحول المناطق إلى أرض خراب تشبه سطح القمر الذي تكتنفه الفوهات البركانية وإطلاق القذائف يلوث التربة والمياه الجوفية بالرصاص والمخلفات السامة.

بشكل عام، فالمناورات تنشر تدميراً أوسع بكثير من تخوم القواعد العسكرية. والدبابات التي تقعقع عبر الحقول الخصبة تهلك المحاصيل، والنفاثات المحلقة على ارتفاعات منخفضة تتخذ هدفاً لها المناطق السكنية.

إنّ لعبة الحرب تخلف ضربات قاصمة من الموت والدمار.

كما أن الإعداد للحرب يشبه سياسة أرض تتلظى بالنيران ضد عدو وهمي. إذ تدمر السلطات العسكرية رقعات كبيرة من الأراضي التي يفترض أنها تحميها، والأراضي المستعملة في لعبة الحرب سوف تعاني من تدهور قاس.

ومن أخطر مخلفات الإعداد للحرب وأكثرها، القنابل التي لم تتفجر والمبثوثة في رقعات واسعة من الأراضي.

وسواء كانت النفاثات هي التي تهدر في السماء، أو الدبابات هي التي تقعقع عبر الأراضي أو السفن الحربية هي تهجر في أعالي البحار فمن الواضح أن القوات المسلحة تستعمل مقادير كبيرة من الطاقة.

فعلى النطاق العالمي، قد يكون استعمال الطاقة لانتاج الأسلحة أقل

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

نسبياً لأن غالبية الدول ليس لديها صناعة ذات مغزى للأسلحة، ومن ذلك فإن نصيب القطاع العسكري من اجمالي استعمال النفط والطاقة قد يكون ضعف نصيب القوات المسلحة المباشر الذي تبلغ نسبته ٣-٤٪.

إن القوات المسلحة في سعيها الدؤوب نحو الاستعداد والتفوق، إنما تسمم الأراضي والناس الذين يفترض أنها تحميهم. فالمواد السامة العسكرية تلوث المياه المستعملة في الشرب أو الري، وتقتل الأسماك وتوسخ الهواء وتجعل رقعات فسيحة من الأراضي غير صالحة للاستعمال حالياً ولأجيال قادمة.

وحيث إن القواعد العسكرية ظلت تفرغ موادها السامة المميتة في المقالب طوال عقود عديدة فإنها قد أصبحت بمثابة قنابل زمنية تهدد الصحة وتنفجر في حركة بطيئة.

فمن بين الطرق المختلفة التي يكون فيها للعمليات العسكرية وقع على الصحة البشرية وعلى البيئة، فإن انتاج واختبار الأسلحة النووية هو أكثرها قسوة.

فعلى حين يكون تأثير النفايات السامة موضعياً إلى حد ما، فإن انتشار الركام النووي يحدث على النطاق العالمي.

إلا أنه ومع تلاشي المواجهة بين الشرق والغرب، فإن التراث البيئي للحرب الباردة قد بدأ يدرج في الأجندة العسكرية والسياسية وستكون تكلفة إصلاح الضرر الذي ألحقه الإعداد للحرب باهظة.

إنّ عالماً ينشد السلام مع البيئة لا يمكنه أن يواصل دخول الحروب أو التضحية بصحة البشر وبالأنظمة البيئية في العالم من أجل الإعداد لتلك الحروب.

والجودة البيئية تندرج في قائمة طويلة من الأسباب القوية للاتجاه نحو نزع السلاح.

وإتلاف الأنظمة البيئية الحيوية وتفويضها إنما هو ثمن باهظ للحفاظ على الحرية وعلى السيادة الوطنية.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الخبز والبنادق

هناك قطاعان رئيسيان في النظام العالمي، وهما انتاج وسائل الحياة وانتاج وسائل الموت. كلاهما يقفان في علاقة خاصة نوعاً ما بالدول، لأن الدول تعتبر الطعام والسلاح جزءاً من امتيازاتها الرئيسية. فالطعام لا يجد فقط سوقاً دولية، بل نظاماً دولياً للانتاج.

إنّ الطعام، كما يحب الاقتصاديون أن يقولوا، موضوع مثير، إنه كذلك ويجب أن يكون كذلك. لأنه موضوع وثيق الصلة بقضايا البقاء الانساني، ولذلك ينشأ التناقض الصارخ بين الاخلاقيات التي تفترض بأن الحياة الانسانية يجب أن يحافظ عليها، وأن الجياع يجب أن يطعموا، وبين الضرورات التي تقود فعلياً النظام العالمي: ضرورات «حوافز السوق» وليست الحاجة التي يجب أن تتحكم بالانتاج والاستهلاك. إن السوق لا تبالي بطبيعة السلع، أكانت قمحاً أو قمصاناً، ما دام لها قابلية التحول إلى نقد. إن ما يميز الشيء عن الآخر هو فقط معدل الربح النسبي.

والمجاعة في الوقت الحاضر تنشأ، لأن الأزمة الاقتصادية العالمية قد حرمت قطاعات من سكان العالم من امكانية شراء القمح ونزعت من حكوماتها الرغبة في شراء الواردات الغذائية.

يقول نايجل هاريس في كتابه «الاقتصاد العالمي في أزمة»: إن استيراد المواد الغذائية ليس خطأً فاستيراد الأطعمة يحسن غذاء جماهير الشعب بسرعة وفعالية ورخص أكبر من اعادة تنظيم الزراعة الداخلية.

فالغذاء ليس له وطن. وهكذا إذا كانت التنمية قد دعمت، فإن اتكال الدول النامية المتزايدة على الدول الصناعية قد يكون له مضامين سياسية مهمة ولكن لا يؤدي بالضرورة إلى المجاعة.

ولا تزال الحرب نظاماً كلياً، وهي مسيرة من قبل كيان مترابط، وليس بشذوذ دولة أو أخرى.

انها عالمية بثلاثة مظاهر على الأقل. أولاً أن المنافسة بين الدول تتطلب على الأقل اثنتين كي تتنافسا. والمظهر الثاني هو أن تقنية الأسلحة تجعل اليوم الدول الأقل لها امكانية معتمدة في مواردها على الدول الحربية القائدة.

وثالثاً، أن طبيعة هذه التقنية تعنى اليوم أنه لا يوجد مكان على الكرة الأرضية يمكن للانسانية فيه أن يختبئ أو يكون فيه آمناً من هجوم مفاجئ أو أي مكان ودرع بالمسافة والحواجز الطبيعية. فمن المؤكد، ونحن نقوم بالأعمال اليومية في أي مكان من العالم، فإن الأقمار الصناعية العسكرية للقوى الكبرى كما زعموا تكون محلقة في صمت فوق رؤوسنا، وترصد أفعالنا وتحركاتنا.

إن الأرقام عن نفقات الأسلحة هي حقل ألغام من المشكلات التنظيمية، ولا يمكن اعتبارها ممثلة لمجمل مستويات النفقات. فالسرية تغطي هذا الميدان ولا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن ما يخفي هو نفسه في كل دولة. ومع ذلك فلعل بعض مستويات النفقات الممثلّة بالأرقام المتوفرة تعكس الحقيقة.

والأرقام مضلّلة، فهي لا تظهر التحالفات فالدول تعزي للتسلح ليس بسبب منافسة الواحدة للأخرى، ولكن بسبب تحالفها مع قوة عظمى.

إن الأهداف الاستراتيجية واللعبات التي تمارسها القوى العظمى ليست هي العناصر الوحيدة في الميدان العسكري. فإيجاد قوة عسكرية هو أيضاً نظام إنتاج، وجزء من النظام العام. أن الحجم الكبير للنفقات العسكرية لها

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بالضرورة مضامين جذرية في الإقتصاد الصناعي.

فبالنسبة لاقتصاد البلدان النامية التي تدخل حلبة المنافسة في إعداد وأعداد الأسلحة يُفرض عليها عبء أكبر نسبياً، كما أن النفقات العسكرية تأخذ خمس إنتاج الصناعة.

إن القدرة على إنتاج وتطوير الأسلحة هي رأسمال وطني مهم، لأنها تضمن إنسياب وتوافر الموارد الإقتصادية، كما أنها تؤمن توظيفاً في الداخل، وتمكّن من التعاون، وتقدّم إمكانية ضمان نقد أجنبي من خلال المبيعات، وفوق ذلك كله، أنها تساعد على الحفاظ على أمتنا وأمننا، بمساهمتها في دفاعاتنا.

إن للنفقات العسكرية نتائج متفاوتة لأسباب أخرى، فهي كثافة استثمار أكثر منها، ذلك المعدل لنفقات الشؤون غير العسكرية، مع تأثيرات أكبر على صناعات البضائع الإستثمارية، ولها معدل أعلى في تضخّم الأسعار.

إن عالم الغذاء والأسلحة يظهر الوجه الآخر من العملة لإندماج النظام الأولي..

خاتمة

مكاشفة اقتصادية

١- يقول محمد بدجاوي: لقد ارتفعت النفقات العسكرية خلال عام واحد في العالم كله إلى قرابة ١٢٠ مليار دولار. ويمثلّ هذا الرقم ثلثي الدخل الوطني الإجمالي لمجموعة الدول النامية.

٢- ويقول تنبرجن: سباق التسلح تبذير خطير ينطوي على تهديد واقعي بتدمير كل حياة قائمة على أرضنا، فالنفقات العسكرية في العالم تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار في السنة، أي نحو ٣٥ مليون دولار في كل ساعة من كل يوم، وهي في ازدياد مستمر. إن سباق التسلح يحرم البشرية موارد ضخمة مالية وبشرية.

٣- ويقول جريج ثورسون: لقد كدّست أمريكا وروسيا ترسانة نووية تعادل في مجموعها أكثر من مليون قنبلة من نوع هيروشيما.

٤- وجاء في تقرير قدّمه تسعة من رجال العلم في الأمم المتحدة في السبعينات: أنه في عام واحد تمّ إنفاق ١٩٤ مليار دولار على التسليح مقابل ٧,٧ مليارات فقط على مساعدات التنمية الإقتصادية.

٥- وفي تقرير آخر ورد أن دول العالم تتفق في المتوسط ٤٥٠ دولار من أجل تعليم طفل، بينما تنفق ٥٦٠٠ دولار من أجل تدريب جندي.

٦- وفي تقرير لهيئة الأمم المتحدة تبيّن أن أكثر من ٤٠٠ ألف عالم وباحث في دول العالم المختلفة يكرّسون جهودهم لخدمة الإنتاج الحربي والدمار ومن عدد الجنود في العالم حوالي ٢٢ مليون وعدد العاملين في الصناعات العسكرية والخدمات المتصلة بالجيش. ٦ ملايين وأن مجموع

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

هذا العدد وهو ٨٢ مليون يتجاوز عدد المدرسين في جميع المدارس والمعاهد والجامعات في جميع دول العالم.

٧- ويقول فيلي برانت المستشار الألماني الأسبق في كتابه "التسلح الدولي والجوع في العالم" إن العالم ينفق اليوم على التسلح نحو ٣ مليارات دولار يومياً كانت تكفي في القضاء على مشكلات الجهل والفقر والمرض في العالم، وبالتالي تحقق للعالم توازنه واستقراره وسعادته.

٨- وبتتبع ما نشرته وتنشره وكالات هيئة الأمم المتحدة، تبيّن أن الإنفاق العسكري في العالم في تزايد مستمر، فبينما كان خلال السبعينات ٣٥٠ مليار دولار وصل خلال الثمانينات ٦٥٠ مليار دولار، وتجاوز في التسعينات مبلغ ألف مليار دولار، في الوقت الذي يموت أو يعاني الكثير من سكان العالم جوعاً وسوء تغذية.

٩- وقد أشار جان مارتنسون إلى أنه يصرف كل عام مليارات الدولارات على سباق التسلح في حين يكفي ٤٥٠ مليون دولار للقضاء على حمي الملاريا في العالم.

١٠- يقول جوش موش: لقد أنفقنا في سبيل جنون البشر المسمى سباق التسلح مبلغاً خيالياً قدره ٢١٠ مليار دولار، وهو يوازي عشرين مرة مبلغ المساعدات المقدمة للبلدان النامية ويوازي الدخل الوطني لنصف البشرية الأكثر عوزاً وحاجة.

١١- ويقول ادغار بيزاني: يوجد خمس حالات للسيطرة على العالم: الأسلحة، والعلم، والطاقة، والمواد المعدنية الأولية، والمواد الغذائية.

١٢- ويقول روجيه جارودي: يكفي أن نعرف أن هناك خمسين ملياراً من الدولارات تكرس سنوياً للبحوث العسكرية، ففي عام واحد بلغت

نفقات التسلح في العالم سبعمائة مليار من الدولارات وأصبح على ظهر الكرة الأرضية خمسون ألف قنبلة نووية ومائتان وتسعة وسبعون مفاعلاً ذرياً، أي أن يصيب كل فرد على ظهر الأرض يصل إلى ما يوازي خمسة أطنان من المتفجرات.

١٣- ويقول يوثانت: ليس بودي أن أهول الأمر ولكن النتيجة الوحيدة التي أستطيع استخلاصها من المعلومات التي في حوزتي هي أنه لا يكاد يبقى عشر سنوات أمام الأمم الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة كي تنسى خصوماتها وتتضامن من أجل وضع حد لسباق التسلح.

١٤- وقد أكدّ بعض علماء العلوم القريبة. أن العالم ينفق على سباق التسلح بأسلحة الدمار الشامل. ما يبلغ مليون دولار في الدقيقة الواحدة، وأن المخزون من هذه الأسلحة يكفي لنسف العالم بأجمعه مائة مرة. فهلاّ حُوّل هذا المخزون ليكون مخزون أغذية و أدوية تستفيد منها البشرية!!.

١٥- يقول ليستر براون: منذ أربعين عاماً، وأمريكا وروسيا متورطتان في سباق التسلح الذي استنفذ جزءاً كبيراً من طاقات هاتين الدولتين ومواردهما، ذلك لأن كلاً منهما مصمّم على الحصول على تفوّق عسكري استراتيجي، بغض النظر عن التكاليف.

وللحقيقة، فإننا لو جمعنا الأرقام الرهيبة من مليارات الدولارات التي ترصدها للتسلح الدول الكبرى وحتى الدول المتوسطة والصغرى، لأذهلنا الرقم الضخم، والذي لو رصد لأهداف التنمية والتعمير لاختفت البطالة وتحققت الرفاهية وحلّ الرخاء.

ذلك لأن استمرار مثل هذا الإنفاق المبدّد يعتبر بمثابة حكم بالإعدام على ملايين البشر، لأن الموارد التي يحتاجونها لمواجهة الحياة تنفق على التسلح وتجارة الموت...

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وللقارئ رأيه

لقد ذكر الجاحظ: «إنه من السهل حتى للمصنف أن يسود عشر صفحات بالنثر الرفيع المليء بالأفكار الجيدة من أن يكتشف في مصنفه أغلاطاً ارتكبها أو أموراً أخرى سهت عن باله».

الجاحظ، «الحيوان» (١/ ٣٨)

ولله در الإمام ابن قيم الجوزية حيث قال: «فلك أيها القارئ صفوه ولمؤلفه كدره وهو الذي تجشم غراسه وتعبه. ولك ثمره، وها هو قد استهدف لسهام الراشقين، واستعذر إلى الله من الزلل والخطأ، ثم إلى عباده المؤمنين».

ابن قيم الجوزية، «مفتاح دار السعادة» (ص٥١)

لهذا كله، يأمل الباحث تزويده بالملحوظات والآراء ليستفيد منها في بحوثه المستقبلية

د. زيد بن محمد الرماني
ص.ب:٣٣٦٦٢
الرياض ١١٤٥٨- السعودية

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١- العالم في خطر - علي أورفلي.
٢- اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة - جيكينيس وآخرون.
٣- مقدمات اقتصادية لعصر ينتهي - رزق الله هيلان.
٤- التسلح الدولي والجوع في العالم - فيلي برانت.
٥- الإنفاق العسكري في الوطن العربي - عبد الرزاق الفارس.
٦- الإقتصاد العالمي في أزمة - نايجل هاريس.
٧- الحرب والمجتمع - غاستون بوتول.
٨- الصناعة العسكرية العربية - يزيد صايغ.
٩- الحرب والحضارة - بسّام العسلي.
١٠- تجارة السلاح والعالم الثالث - سامي منصور.
١١- الإنفاق العسكري وسباق التسلح - صالح المانع.
١٢- السلاح والمديونية - سامي منصور.
١٣- نزع السلاح والرقابة على الأسلحة - دونالد برينان.
١٤- نزع السلاح مستقبل الإنسانية - بوريس باتسانوف.
١٥- العسكرة والأرض في الشرق الأوسط - أمين هويدي.
١٦- هموم العرب عام ٢٠٠٠م - عرفان نظام الدين.
١٧- قصف العقول الدعاية للحرب - فيليب تايلور.
١٨- تقارير المعهد الدولي للأبحاث عن السلام.
١٩- تقارير هيئة الأمم المتحدة.
٢٠- تقارير أوضاع العالم عن معهد المراقبة الدولي...

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
اقتصاديات العسكرة	١٠
اقتصاديات التسلح	١٥
اقتصاديات نزع السلاح	٢٠
تجارة الأسلحة	٢٤
البعد الاقتصادي لصناعة الأسلحة	٢٨
البعد الاقتصادي للحرب- السلم	٣٤
الصفة العسكرية للاقتصاد	٤٠
النفقات العسكرية	٤٥
الإنفاق العسكري	٥٠
الإنفاق الدفاعي	٥٤
أسطورة الرخاء العسكري	٥٨
الحرب العسكرية على البيئة	٦٤
الخبز والبنادق	٦٩
خاتمة	٧٢
ثبت بأهم المصادر والمراجع	٧٦
الفهرس	٧٧

كندة للتنضيد والإخراج الفني
الأردن-عمان/تلفاكس٤٧٨٠٩١٧ ـ ص.ب٥٢٠٢١٧
E-mail:Raeds@nets.com.jo